الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

دراسة جدوى فتح نوافذ اسلامية والتنبؤ بأثره في بعض مؤشرات الأداء المالي للبنوك التقليدية السورية

دراسة حالة: البنك الدولي للتجارة والتمويل

Feasibility study of opening Islamic windows and predicting its impact on some financial performance indicators of Syrian conventional banks

Case Study: International bank for trading and finance

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال (اختصاص – قانون الأعمال)

إعداد الطالبة: رندا سمير بدور

إشراف: الدكتور راغب الغصين

العام الدراسي: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وإن ليس للإنسان إلى ما سعى (39)
وأن سعيه سوف يرى (40)
ثم يجزيه الجزاء الأوفى (41) ﴾

صدق الله العظيم

سورة النجم: (39-41)

b

كلمة شكر

الشكر اولا لله تعالى الذي منّ علي بإنجاز هذا البحث في ظل ضعف مقومات البحث العلمي في بلدنا الحبيب سورية بسبب تعاقب الازمات.

كل الشكر والاحترام لأستاذي المشرف الدكتور راغب الغصين على توجيهاته وإشرافه على هذا العمل، جزاه الله ألف خير.

الشكر الكبير لجميع القائمين على انتاج كوادر مدربة ومتخصصة ومؤهلة للعمل الميداني ضمن المعهد العالي لإدارة الأعمال، من عميد الكلية الدكتور حيان ديب إلى جميع الاساتذة الأفاضل الذين زودونا بأهم المعلومات وأحدثها.

كما أخص بالشكر جميع القائمين على العمل في المعهد العالي لإدارة الاعمال ولكل من ساعد ودعم ووجه ضمن المعهد، كل الشكر لحضراتكم.

كما أشكر كل الشكر الاساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا مشكورين بالموافقة على قراءة هذا البحث.

لا أستطيع ان انهي هذا الشكر دون ذكر الشخص الذي كان بجانبي بكل لحظة تعب ويأس وفرح ونجاح، إلى الشخص الذي كان الداعم الأساسي لإكمال هذا البحث بعون الله، إلى صديقي وشريكي في الحياة زوجي الغالي.

c

الإهداء

- **أفنيا عمرهما بالسعي لتعليمي أنا واخوتي الخمسة منذ نعومة اظفارنا دون كلل أو ملل، أعطيانا الحب والعطف والحنان، وبين ايديهما بنت شخصيتي بقوتها وعنفوانها وحبها للآخرين وشغفها للعلم، أبي حفظه الله الذي احني رأسي فضلاً لوجوده، أبي فخري وقدوتي ومنبر فكري وملهمي... شكراً، أمي حفظها الله الحضن الدافئ الحنون، بفضل دعواتك التي تشق أبواب السماء وتمنحني القوة والخير والعطاء... شكراً.**

- **سعى جاهداً ليكون سنداً لي في كل المواقف، منحني الحب والحنان منذ ان عرفته، دائم الدعم لي لأحصل على أعلى الشهادات وأرتقي بوظيفتي، الأب والأم والأخ والصديق والحبيب زوجي الغالي... شكراً.**

- **دائمو السؤال عني، يفرحون بصدق لإنجازاتي، يدعمونني بكل ما اوتوا من علم ومعرفة، أصدقائي وشركائي في كل الانجازات، اخوتي.... شكراً.**

- **كانوا عائلتي الثانية وشاركوني كل مراحل الدراسة لنيل درجة الماجستير بكافة تفاصيلها، زملائي الدفعة الأولى لماجستير قانون الأعمال... شكراً.**

- **أشخاص مروا بحياتي كانوا أخياراً أو أشرار، أرادوا النجاح لي أو الفشل، وقفوا إلى جانبي أو حاولوا الوقوف في درب نجاحي، كل شخص مر في حياتي.... شكراً.**

- **أساتذتي الأفاضل، على كل شيء.... شكراً**

d

ملخص الدراسة

يهدف هذا البحث إلى بيان نتائج دراسة جدوى فتح نافذة اسلامية في بنوك تقليدية، حيث تناول البحث دراسة الجدوى الاقتصادية من خلال دراسة البيئة الاجتماعية والبيئة التشريعية بالإضافة لدراسة البيئة التسويقية للوصول لدراسة الجدوى المالية للمشروع.

حيث درست الباحثة الواقع الديمغرافي للسكان في سورية حيث اعتمدت على احصائيات سكانية تقريبية لأنه ولغاية الآن ليس هناك احصاء دقيق لعدد السكان في سورية وتوزعهم الديمغرافي، بالإضافة إلى الاعتماد على التوزع السكاني من ناحية الديانة المتبعة لهؤلاء السكان، وتم دراسة الفجوة التسويقية من خلال تحليل استبيان وزع على عدد من الأفراد، وخلصت الدراسة إلى ان الفجوة التسويقية بلغت أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، وتم الاخذ بعين الاعتبار فقط 3% من هذه الفجوة.

تم دراسة الحالة على المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومقارنة نتائج دراسة الجدوى والتحليل المالي للمصرف قبل وبعد فتح النافذة الاسلامية، والوصول إلى توصيات في نهاية البحث.

تم الاعتماد على استبيان في تحديد عينة البحث والفجوة التسويقية التي تم الاعتماد عليها في تقدير القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل لعشر سنوات تلي فتح النافذة الاسلامية في المصرف.

حيث تم الاعتماد على معامل الفا كرونباخ في حساب ثبات الاستبيان، حيث بلغ 74% بالتالي يدل على مستوى ممتاز من الثقة والثبات.

توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات، كان اهمها:

- هناك جدوى اقتصادية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي سواء على الصعيد الاجتماعي او الفني أو التشريعي او الفني وحتى سواء على الصعيد المالي.
- اثبتت الباحثة اختلاط الأموال حتى لو كان المصرف اسلامي بشكل كامل، بالإضافة لتحريم الربا (الفائدة الفاحشة الغير متفق عليها) من جميع الأديان وليس فقط الدين الاسلامي، بالتالي رأت الباحثة من الضروري بمكان ان تكون سورية مواكبة لتحويل جميع الجهاز المصرفي إلى مصارف

تقدم جميع الخدمات سواء تتبع قواعد الشريعة الاسلامية ام لا، لأنه من حق الاشخاص من جميع الاديان والذين يؤمنون بتحريم الربا التعامل مع منتجات مصرفية على غير مبدأ الربا، وبالتالي يصبح لدينا بنك الشام بدون كلمة اسلامي والبنك الدولي وبنك البركة وأحدثهم البنك الوطني.

وبهذا تكون سورية هي المواكبة لمثل هذا الاجراء والتطور على مستوى الدول العربية، وفصل الاقتصاد عن الدين ليتسنى لهذا البلد العظيم التنفس بعد الأزمات والظروف الأمنية والاقتصادية العصيبة التي مر بها بلدنا الحبيب سورية.

f

Abstract

This research aims to show the results of the study of the feasibility of opening an Islamic window in conventional banks, where the research dealt with the economic feasibility study through the study of the social environment - the legislative environment - the marketing environment in addition to aspects of the technical environment to reach the study of the financial feasibility of the project. Where the researcher studied the demographic reality of the population in Syria, where she relied on approximate population statistics because until now there is no accurate count of the number of the population in Syria and their demographic distribution, in addition to relying on the population distribution in terms of the religion followed by these populations, and the marketing gap was studied by analyzing a questionnaire distributed On a number of individuals, the study concluded that the marketing gap amounted to more than one and a half million people, and only 3% of this gap was taken into consideration. The case was studied on the International Bank for Trade and Finance and compared the results of the feasibility study and financial analysis of the bank before and after the opening of the Islamic window, and reaching recommendations at the end of the research. A questionnaire was relied upon to determine the research sample and the marketing gap that was relied upon in estimating the financial statements of the International Bank for Trade and Finance for the ten years following the opening of the Islamic window in the bank. As Cronbach's alpha rate was relied upon in calculating the stability of the questionnaire, it reached 74%, thus indicating an excellent level of confidence and stability. Through this research, the researcher reached many results and recommendations, the most important of which were:

- There is an economic feasibility of opening an Islamic window in a traditional bank, whether on the social, technical, legislative or technical level, and even on the financial level.

- The researcher proved the mixing of funds even if the bank was completely Islamic, in addition to the prohibition of usury (the obscene interest that is not agreed upon) from all religions and not only the Islamic religion. Whether it follows the rules of Islamic law or not, because it is the right of people of all religions and those who believe in the prohibition of usury to deal with banking products other than the principle of usury, and therefore we have the Sham Bank without the word Islamic, the World Bank, Al Baraka Bank, and the most recent of them is the National Bank. Thus, Syria will be the forerunner of such a measure and development at the level of the Arab countries, and the separation of the economy from religion so that this great country can breathe after the crises and the difficult security and economic conditions that our beloved country, Syria, went through.

Key Words

الكلمات المفتاحية

الكلمة المفتاحية	ترجمتها
دراسة الجدوى	Feasibility Study
نافذة اسلامية	Islamic Window
بنك تقليدي	Traditional Bank
بنك اسلامي	Islamic Bank
الفجوة التسويقية	Marketing Gap
كفاية رأس المال	Capital adequacy
الكفاءة التشغيلية	Operational efficiency
معامل الارتباط الداخلي	Internal Correlation Coefficient
صافي القيمة الحالية	Net present value
السعر السوقي للسهم	Stock market price
الفائدة الفاحشة	Exaggerated interest

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان البحث	
كلمة الشكر	
الاهداء	
ملخص الدراسة	
Abstract	
كلمات مفتاحية	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	1
الدراسات السابقة	2
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	5
مشكلة الدراسة وتساؤلاته	5
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	6
منهج الدراسة	7
حدود الدراسة	7
الفصل الأول: مفهوم الصيرفة الاسلامية والتقليدية	10
المبحث الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية وخصائصها	11
المبحث الثاني: مفهوم النوافذ الاسلامية وخصائصها	13
المبحث الثالث: مفهوم الصيرفة التقليدية وخصائصها	17

المبحث الرابع: البيئة التشريعية المصرفية	19
المبحث الخامس: البيئة الاجتماعية	32
الفصل الثاني: البيئة التسويقية ودراسة الجدوى المالية	38
المبحث الأول: دراسة البيئة التسويقية	39
المبحث الثاني: دراسة الجدوى المالية	47
النتائج والتوصيات	60
الخاتمة	63
قائمة المراجع	64

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
الجدول رقم (1)	درجة الإجابات المقدمة – مقياس ليكارت الخماسي	40
الجدول رقم (2)	مستوى الأهمية	40
الجدول رقم (3)	نتائج اختبار ألفا كرونباخ	41
الجدول رقم (4)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفتح نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية	45
الجدول رقم (5)	حساب الفجوة التسويقية	47
الجدول رقم (6)	قائمة الدخل	50
الجدول رقم (7)	قائمة المركز المالي	51
الجدول رقم (8)	جدول مصاريف التأسيس التقديرية	52
الجدول رقم (9)	نتائج السيناريوهات المقترحة	53
الجدول رقم (10)	كفاية رأس المال	54
الجدول رقم (11)	تحليل الكفاءة التشغيلية	58
الجدول رقم (12)	دراسة واقع السعر السوقي لسهم البنك التقليدي قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية	59

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم (1)	توزيع افراد العينة حسب الجنس	42
الشكل رقم (2)	توزيع افراد العينة حسب العمر	42
الشكل رقم (3)	توزيع افراد العينة حسب التعاملات البنكية	43
الشكل رقم (4)	توزيع افراد العينة حسب نوع المصارف المتعامل معها	43
الشكل رقم (5)	توزيع افراد العينة حسب الديانة التي يعتنقونها	44
الشكل رقم (6)	توزيع افراد العينة حسب التحصيل العلمي	45
الشكل رقم (7)	توزيع افراد العينة حسب العمل الحالي	45

المقدمة:

يعاني القطاع المصرفي السوري من آثار الازمات التي مرت على سورية خلال أحد عشرة عاماً التي مضت من أزمات امنية واقتصادية واجتماعية.

وبعد النجاح الكبير التي حققه عالم الصيرفة الاسلامية في الأزمات، تبين انه من الضروري دراسة جدوى فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية السورية لبيان نتائج مثل تلك التجربة على الواقع المصرفي السوري بظل دراسة البيئات التشريعية والاجتماعية والتسويقية والمالية التي تؤثر بأداء المصارف التقليدية، حيث تعرض الباحثة دراسة وافية لتلك البيئات، وعرض موجز لتجارب الدول العربية والغربية في هذا المجال، بالإضافة لدارسة حالة على بنك سوري: المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

بما أن الباحثة تعمل في احد البنوك الخاصة التقليدية، ومن واقع رغبة البنوك التقليدية اجتذاب رؤوس الأموال الضخمة التي تتعامل فقط مع بنوك اسلامية "غير ربوية"، ومن خلال المقالات وآراء المختصين والأبحاث التي اتطلعت عليها الباحثة حول الواقع المصرفي السوري وتجارب بعض الدول العربية والغربية، وجدت انه من الضروري البحث في جدوى فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية لمساندتها في اوقات الأزمات لما للصيرفة الاسلامية من أدوات ومنتجات عديدة تساهم في تنوع مصادر التمويل وتخفيف المخاطر للبنوك والعملاء على حد سواء.

علماً أنه لم يتم التطرق لهذا النوع من دراسات الجدوى في سورية حتى الآن، بل كانت هناك محاولات خجولة لتحويل البنوك التقليدية ككل إلى بنوك اسلامية، وهو حل غير صحي في مجتمع متعدد الثقافات والأديان مثل سورية، لكن مما وجدته الباحثة من اجتماع جميع الاديان على تحريم الفائدة لما لها أثار اقتصادية واجتماعية مؤثرة على المجتمع والاقتصاد، فكان من المهم البحث في طريقة للاستفادة من المنتجات الغير ربوية والتي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، للنهوض بسورية بأفضل الطرق وأسرع وقت ممكن، لنخفف من الخسائر الفادحة التي تكبدها هذا البلد.

******

الدراسات السابقة:

فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية التقليدية الاردنية من وجهة نظر العاملين فيها:

الباحثين ربيع عوض القرعان وحازم وصفي خصاونة – عام 2018

تناولت هذه الدراسة توضيح مفهوم الصيرفة الاسلامية وفتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، حيث قامت الباحثة بنشر استبيانها على موظفي البنوك التقليدية في الاردن، وتبين من خلال بحثها ورأيها بعد النتائج التي توصلت لها الباحثة أنه ليس من المفيد اقتصاديا واجتماعيا فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية، لأن هذا من شأنه ان يتمسك البنك التقليدي بعملياته المصرفية القائمة على مفهوم الفائدة دون التحول كلياً إلى الصيرفة الاسلامية، وتناولت الباحثة أهم الاسباب التي تدعو البنوك التقليدية لفتح نوافذ اسلامية ومن أهمها زيادة الربحية ودخول سوق الصيرفة الاسلامية، بالإضافة لبحث الصعوبات التي تواجه فتح تلك النوافذ في البنوك الاسلامية ومن أهمها صعوبة فصل الاموال الناتجة عن الاعمال التقليدية عن الاموال الناتجة من النافذة الاسلامية، بالتالي توصلت الباحثة للتوصيات التالية حسب وجهة نظرها والاستبيان التي قامت بتوزيعه على العاملين وتحليله: " عدم السماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ اسلامية، دعوة البنوك التقليدية إلى التحول بشكل كامل إلى الصيرفة الاسلامية، دعوة السلطات إلى التخلص من النظام المصرفي الربوي والتحول إلى النظام المصرفي الاسلامي".

تقييم تجربة النوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية مع الاشارة لتجربة بنك الخليج الجزائري (AGB):

عائشة جنحاني – يمينة بن مدخن – عفاف بوغزالة حمد – عام 2017

تناولت هذه الدراسة مفهوم للنوافذ الاسلامية متفائل اكثر من الدراسة السابقة، حيث بين الباحثون (ثلاث باحثون في تلك الرسالة) أن تجربة النوافذ الاسلامية في الجزائر تعد من التجارب الناجحة، حيث كانت الدراسة على تجربة النافذة الاسلامية في بنك الخليج الجزائري، حيث توصلوا الباحثين إلى أن النافذة الاسلامية ساهمت بنسبة 5.83% في الصيرفة الاسلامية في الجزائر، فهذه النسبة وإن كانت ضئيلة فهي مؤثرة واستطاعت اجتذاب شريحة لابأس بها من المجتمع الجزائري، حيث جاء في توصياتهم: "انشاء نوافذ

اسلامية في المناطق النائية لاجتذاب المدخرات، التأكيد على موافقة معاملات النوافذ لأحكام الشريعة الاسلامية، سن قوانين تراعي عمل النوافذ الاسلامية، انشاء اطار قانوني للقيام بمشاريع استثمارية بين تلك النوافذ المحدثة".

النوافذ الاسلامية والفروع الاسلامية في البنوك التقليدية مع الاشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية:

د. فلاق علي ، د. سالمي رشيد – عام 2018

تناولت هذه الدراسة امكانية البنك التقليدي القيام بأعمال الصيرفة الاسلامية من خلال انشاء نوافذ اسلامية أو فروع اسلامية، مع بيان الفرق بين النافذة والفرع الاسلامي، وعرضت هذه الدراسة العديد من الحالات العربية والغربية في مجال الدخول ولو بشكل جزئي بعالم الصيرفة الاسلامية، وقد توصل الباحثين في هذه الدراسة إلى ما يلي:" هناك العديد من الاسس التي ترتكز عليها العمليات المصرفية الاسلامية، اثبتت ادوات الصيرفة الاسلامية أنها قادرة على الصمود في وجه الازمات، تعتبر تجربة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الاسلامي من التجارب الناجحة مما لها من أثر في التخفيف من مخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها المصارف التقليدية وخصوصا في حالة الازمات"، بالتالي كانت التوصيات عديدة وأهمها محاولة فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية جزائرية والاستفادة من التجارب السابقة لما لها من نتائج جيدة وواعدة في عالم الصيرفة.

نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيرا:

معارفي فريدة ومفتاح صالح – عام 2014

تناولت هذه الدراسة تحول المصارف التقليدية إلى مصارف اسلامية بشكل كلي أو جزئي، بحيث قام الباحثين بطرح تجربة بن بومبيرا الماليزي كتجربة ناجحة بفتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية. حيث عرضت هذه الدراسة أهمية فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية كخطوة اولى للتحول الكلي، وبينت أنه إذا

لم تنجح التجربة فالخسائر طفيفة ولا تؤثر على البنك الأم. كما أظهرت دراسة التجربة في بنك بومبيرا أن التحول من الصيرفة التقليدية إلى الاسلامية بطريقة فتح نوافذ اسلامية هو أفضل طريقة للتعايش بين النظامين من جهة، وهو خطوة للارتقاء إلى نحو التحول المصرفي الاسلامي من ناحية أخرى،

النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر:

رقيق علاء الدين – فوز بعجيرين – عام 2011

تناولت هذه الدراسة مفهوم النوافذ الاسلامية وطريقة عملها وكيفية تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد شريحة كبيرة من المجتمع تحبذ التعامل مع صيغ التمويل الإسلامية، بالإضافة إلى أن آلية النوافذ الاسلامية ناجحة ومشجعة للوصول إلى نظام مصرفي إسلامي.

النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية:

أحمد خلف حسين الدخيل – عام 2011

ضمن الدراسات الاقتصادية الإسلامية، مجلد 19، العدد 2، للأستاذ الدكتور أحمد خلف حسين الدخيل:

تضمنت الدراسة النواحي التشريعية والقانونية لتجربة فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الحكومية، تناولت الدراسة متطلبات فتح النوافذ الاسلامية من الناحيتين التشريعية والقانونية، كمتطلب لمواجهة الطلب المتزايد من المجتمع الاسلامي العراقي الذي يرفض التعامل مع المصارف الربوية، حيث تحدث الباحث عن التجربة من خلال توضيح الكثير من التفاصيل والوقوف على مواطن القوة والضعف فيها، واقتراح بض الإجراءات التي تساهم في النهوض بهذه التجربة في ظل تعليمات المصارف الإسلامية رقم 6 لعام 2011، إذ أثبتت الدراسة أن فتح النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية جاء خطوة أو نواة للتحول في الصيرفة الحكومية العراقية نحو الصيرفة الإسلامية والابتعاد عن الصيرفة التقليدية من جهة، وأنها تعد خطوة مؤقتة يراد لها أن تعمم على عمل المصارف الحكومية بأكمله.

ثالثاًما الذي يميز هذا البحث عن غيره من الابحاث المشابهة:

إن هذه الدراسة تتناول مفهوم النافذة الاسلامية بطريقة شاملة من الناحية الاجتماعية والتشريعية بالإضافة إلى دارسة الجدوى الاقتصادية من فتح النافذة الاسلامية في بنوك تقليدية، وهذا مالم تجده الباحثة في الرسائل والأبحاث التي تم الاطلاع عليها، فجميع الابحاث تناولت دراسة واحدة فقط كالناحية التشريعية أو الناحية الاجتماعية أو تأثير فتح النافذة الاسلامية على موظفي المصرف التقليدي.

بالتالي من الممكن ان تكون نتائج هذه الدراسة قابلة للتطبيق على ارض الواقع، والاستفادة منها في مجال تطوير العمل المصرفي وارضاء اذواق نسبة كبيرة من العملاء لاجتذاب رؤوس أموالهم والنهوض بالمجتمع من جميع النواحي عن طريق المشاركة بالنهضة الاقتصادية في البلاد.

مشكلة البحث:

تعاني العديد من المصارف التقليدية السورية من آثار الأزمات التي مرت بها البلاد، وعليه حاولت الباحثة ايجاد الحلول لتذليل بعض تلك الآثار من خلال السماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ اسلامية إلى جانب عملها، وفي ضوء ذلك تتلخص مشكلة البحث بالاسئلة التالية:

تساؤلات البحث:

السؤال الرئيسي: هل هناك جدوى اقتصادية من فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية سورية؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة **اسئلة فرعية**، على الشكل التالي:

1. هل هناك جدوى تشريعية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي؟
2. هل هناك جدوى اجتماعية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي؟
3. هل هناك جدوى مالية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي؟
4. هل هناك أثر ايجابي على أداء البنك التقليدي بعد فتحه للنافذة الاسلامية؟

الاهداف

تتلخص اهداف البحث بما يلي:

الهدف الرئيسي:

بيان الجدوى الاقتصادية من فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية سورية؟

الأهداف الفرعية:

1. بيان الجدوى التشريعية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي؟
2. بيان الجدوى الاجتماعية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي؟
3. بيان الجدوى المالية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي؟
4. بيان الاثر على أداء البنك التقليدي بعد فتح نافذة اسلامية؟

أهمية البحث:

تتجلى اهمية البحث بما يلي:

الأهمية النظرية (العلمية): تتجلى الاهمية النظرية من خلال توضيح المفاهيم والتعاريف والمصلحات المتعلقة بمفردات الدراسة (التشريعات المصرفية السورية، الجانب الاجتماعي، مفهوم المصرف الاسلامي وخصائصه، مفهوم المصرف التقليدي وخصائصه، مفهوم النافذة الاسلامية وخصائصها)، وبالتالي ممكن ان يكون هذا البحث مرجعاً متواضعاً للمهتمين بهذا البحث.

الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية من خلال التطبيق على فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية السورية، وبالتالي بيان نقاط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بمتغيرات البحث من النواحي الاجتماعية والتشريعية والمالية، وكيفية تطبيق تلك التجربة بمقارنتها بالتجارب العربية والغربية، بالإضافة لبيان المسؤوليات والمخاطر الناجمة من هذه التجربة، والتوصل إلى نتائج يمكن ان تساهم في تخفيف الاثار السلبية للأزمات التي مرت بها البلاد، واقتراح توصيات وحلول يمكن ان تساعد اصحاب القرار باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تخفيف تلك الآثار.

المنهجية

قامت الباحثة باستخدام المنهج الاستقرائي الاستدلالي من خلال دراسة حالة بنك وتعميمه على باقي البنوك في سورية، كما قامت باستخدام المنهج التاريخي لبيان تاريخ الصيرفة الاسلامية، بالإضافة لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض مفاهيم المصارف التقليدية والاسلامية وخصائصها، وبالتالي قامت بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتحليل تلك البيانات، وتفسير نتائج ذلك التحليل.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث بما يلي:

1- الحدود الزمانية:

تم تنفيذ الدراسة على المصرف الدولي للتجارة والتمويل من عام 2020 والتنبؤ المالي لغاية سنة 2030 وذلك بعد افتراض فتح النافذة الاسلامية بعام 2023

2- الحدود المكانية:

تم تطبيق الدراسة على المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية.

بينما تتمثل محددات البحث بما يلي:

يقتصر البحث على الدراسة الاجتماعية والتشريعية والمالية وفجوة تسويقية لجانب جدوى فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية، بالقدر المبين في هذه الدراسة، حيث كان من الممكن التعمق أكثر بهذه الدراسة ودراسة حالات عملية في دول اوروبية مثلاً مثل حالة بنك HSBC البريطاني، لكن عدم توفر البيانات الاحصائية الحديثة عن التوزع الديمغرافي للسكان في سورية، بالإضافة لتحفظ البنوك الاسلامية بالإدلاء ببعض المعلومات التي كانت مفترضة خلال الدراسة، وكان من الافضل عرضها بصورة أكثر دقة لو كان هناك تعاون طرف العاملين في البنوك الاسلامية.

الفصل الأول

مفهوم الصيرفة

الإسلامية والتقليدية

الفصل الأول

توضيح مفهوم الصيرفة الاسلامية والتقليدية وبيئاتها التشريعية والاجتماعية من الجوانب المهمة في هذا البحث، وعليه يجب أخذها بعين الاعتبار، وفرد مساحة جيدة لها لأنها الاساس الذي سوف تبنى عليه الدراسة من خلال شرح المفاهيم والخصائص ودراسة تجارب عربية وعالمية، ومحاولة اسقاطها على مصارفنا المحلية ودراسة جدوى تلك التجربة وأثرها على الاداء المالي للبنوك التقليدية.

وبناء على ما سبق ذكره جمعت الباحثة معلومات شاملة وفردتها على شكل إطار نظري كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الصيرفة الاسلامية وخصائصها

تمهيد:

على مدار الثلاثين عاماً الماضية، احتلت الخدمات المصرفية الاسلامية جزءاً مهماً من صناعة الاستثمار والتمويل برغم المنافسة الشديدة من قبل البنوك التقليدية القائمة، فقد شهدت المؤسسات الاسلامية نجاحاً متزايداً ليس فقط بالبلدان الاسلامية ولكن ايضاً في الاقتصادات الغربية المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا.

بدأ مفهوم المصارف الاسلامية بالظهور تلبية لرغبة شريحة واسعة من أصحاب رؤوس الأموال من جهة، ورغبة من البنوك التقليدية بجذب تلك الأموال للاستثمار فيها وتوزيع مخاطرها بتنويع الخدمات المقدمة عن طريقها.

وعليه عمل العديد من الفقهاء واجتهدوا بتأصيل فكر الصيرفة الاسلامية كبديل للمنتجات البنكية التي تتعامل بالفائدة (الربا)

ومن هنا بدأت اللجان المشكلة للبحث في الفقه الاسلامي حول مشروعية عمل المصارف التقليدية، وبدؤا بطرح التساؤلات حول مشروعية التعامل مع الخدمات المقدمة من البنوك التقليدية.

وللحديث أكثر حول مفهوم الصيرفة الاسلامية، سنفرد بعض الافكار التي تم البحث فيها على الشكل التالي:

أولاً: مفهوم الصيرفة الاسلامية

المصرف الاسلامي بالتعريف: هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة.

المصرف الاسلامي حسب المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 إحداث المصارف الاسلامية: " هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاما بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذا وعطاء ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار."

ومن هذه التعاريف تظهر لدينا العديد من المهام والادوار التي يقوم بها المصرف الاسلامي، أهمها:

1- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.
2- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لاتتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
3- المصرف الاسلامي يقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.
4- المشاركة بالأرباح والخسائر.

ثانياً: خصائص الصيرفة الاسلامية:

من خلال ما تم عرضه أعلاه نستخلص بعض الخصائص التي تتمتع بها الصيرفة الاسلامية، كما يلي:

1- الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الاسلامية في كل تعاملاتها المصرفية.
2- عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وإعطاء بشكل مباشر أو مستتر باعتبارها من الربا الحرام.

3- إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال توسط البنك بين أصحاب الأموال وطالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.
4- إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المجتمع.
5- إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي، ليس فقط بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، وإنما أيضا بالسعي إلى تحقيق عدالة في توزيع عوائد الأموال المستثمرة وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.

المبحث الثاني: مفهوم النافذة الاسلامية وخصائصها

أولاً: مفهوم النافذة الاسلامية:

النافذة الاسلامية اصطلاحاً: وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الاسلامية[1]، أو هي أحد فروع البنوك التقليدية، الذي تمارس جميع الانشطة المصرفية طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية[2]، او هي كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاط البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله[3]، ويمكن القول إن النافذة الاسلامية تعني اختراق المصرفية الاسلامية والدخول إليها[4].

ثانياً: خصائص النوافذ الاسلامية:

- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية.
- تخضع تلك النوافذ الاسلامية إلى هيئة شرعية تقوم بمراقبة عملها بما يتوافق مع الشريعة الاسلامية.
- تتمثل أساليب الصيرفة الاسلامية داخل النوافذ الاسلامية بمنتجات مصرفية متنوعة من المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة.
- عند حاجة النافذة الاسلامية للتمويل يقوم البنك الأم بإيداع وديعة في النافذة الاسلامية تتوافق مع احكام النافذة وتخضع للربح والخسارة مثله مثل أي مودع عادي.

أمثلة على بنوك عربية وعالمية قامت بفتح نوافذ وفروع اسلامية في بنوك تقليدية:

- مصرف "ANZ" البريطاني الذي انشأ صندوق استثماري اسلامي في مدينة "جرنسي" عام 1996، باسم "صندوق المضاربة الدولية الأول المحدود"، " FAIM: First ANZ International Modaraba Limited"
- مصرف "City Bank" الذي أسس وحدة تمويل اسلامية متخصصة عام 1980، قبل أن يفتح فرع اسلامي برأسمال مستقل في دولة البحرين عام 1996 تحت اسم " City Islamic Investment Bank"
- "البنك الاسلامي البريطاني": تم تأسيسه كأول مصرف اسلامي في بريطانيا بمدينة برمنجهام عام 2004، حيث امتلك المساهمون الخليجيون وعددهم 12 مساهم الحصة الكبرى.
- البنك السعودي البريطاني "HSBC" الذي أنشأ فرع يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية في دبي عام 1978، لتقديم خدمات الاستثمار والتمويل المصرفي الاسلامي.
- البنك السعودي الامريكي، باسم مجموعة سامبا المالية، الذي تأسس بمنتصف السبعينيات في المملكة العربية السعودية وأنشأ وحدة مستقلة للتمويل الاسلامي.
- بنك الكويت المتحد "UBK" الذي أنشأ وحدة متخصصة للاستثمار الاسلامي عام 1991.

ثالثاً: دوافع فتح البنوك التقليدية للنوافذ الاسلامية:

- **دوافع عقائدية:**

تنطلق البنوك الإسلامية من أساس عقائدي يختلف عن البنوك التقليدية بحيث ترتكز على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، وهو مؤمن بالله وملائكته

- [1] المرطان، سعيد بن سعد، تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الاسلامي، النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة – محرم 1424هـ – ص8.
- [2] شحاتة، حسين حسين، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الاسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الاسلامي، بنك دبي الاسلامي، الامارات العربية المتحدة، عدد 240، 2001م، ص5.
- [3] السرحي، لطف محمد، الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، صنعاء، اليمن، 2010م، ص3
- [4] الشناق، فاطمة محمد، النافذة الاسلامية في البنوك الربوية، تقدير اقتصاد اسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن – 2011، ص11

وكتبه واليوم الآخر، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الاسلامية جزءاً من الإيمان وترك الربا والتخلص منه هو من أهم أسباب تحول المصرف الربوي إلى مصرف اسلامي لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالمصارف الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية.

- **<u>دوافع اقتصادية:</u>**

إضافة إلى الدوافع العقائدية لتأسيس البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية هناك دوافع أخرى اقتصادية تتمثل في النقاط التالية:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وأن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدراً لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي.
- ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير، حيث أظهرت دراسة حديثة أن إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم يصل إلى 2.43 تريليون دولار، منها 1.72 تريليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الإسلامية. ووفقا للدراسة التي اعتمدت على بيانات 2017، فإن هذه الأصول يتوقع أن ترتفع بـ 56% لتبلغ 3.8 تريليونات دولار بحلول عام 2023، منها 2.44 تريليون دولار أصول للمصارف الإسلامية. وبحسب الدراسة –التي نشرت بالعدد الجديد من مجلة بيت المشورة العلمية المحكمة بقطر– فإن التمويل الإسلامي العالمي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة 40.3%، فيما تستحوذ بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حصة تبلغ 38.6% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية. أما آسيا –وفق الدراسة نفسها– فتستأثر بحصة تبلغ 18.7% وأفريقيا بحصة 0.8%، بينما تسيطر أسواق أوروبا وأميركا وأستراليا على حصة 1.7% من الإجمالي. ويبلغ

عدد عملاء المصارف الإسلامية مئة مليون عميل على مستوى العالم ومع ذلك لا تزال حصة كبرى تبلغ 75.12% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بقدرة استيعابية كبرى حيث يمكنه أن يستوعب مزيدا من المتعاملين، وفق بيان بيت المشورة.

- تزايد أخطار عولمة الصناعة المصرفية التي لها أثر سلبي كبير على أداء البنوك التقليدية، أي ستضطر إلى مواجهة أحد ثلاثة الاحتمالات التالية:
  - الإغلاق تجنباً للخسائر الفادحة المتوقعة أو الافلاس.
  - الاندماج مع بعض البنوك المحلية أو الإقليمية أو العالمية كما شاهدنا ماحل ببنك عودة في سورية.
  - التحول في اتجاه أسلمة معاملاتها والالتزام بأحكام وقوانين البنوك الاسلامية.
- نجاح تجربة النوافذ الاسلامية في بنوك عربية وأخرى عالمية، كما ذكر أعلاه.
- وتجدر الاشارة إلى أنه توجد دراسة بعنوان "التمويل الاسلامي 2009" إن المصارف الاسلامية العاملة في بريطانيا لم تتأثر بالأزمة المالية الراهنة رغم استمرار أسعار أسهم العديد من البنوك في المملكة المتحدة في التراجع في غمار كساد متزايد وأنها نجت فيما يبدو من هذا الاعصار المالي.[1]

رابعاً: عرض موجز لبعض التجارب العربية والغربية:

بنك الخليج الجزائر:

قام بنك الخليج بفتح نافذة اسلامية عام 2009، حيث قدم نوعين من الخدمات، الأولى خدمة (proline) وتشمل بيع السلم وبيع المرابحة، والثانية خدمة (leasing) متعلقة بالتمويل الإيجاري (موقع بنك الخليج، 2021).

---

[1] IFSL International Financial Services London: Islamic Finance 2009

بنك تراست الجزائر :

اطلق بنك تراست الجزائر اول نافذة اسلامية عام 2014، حيث توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل صيغ المرابحة وحساب التوفير التشاركي التي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي عام 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقاً لمبادئ الشريعة من خلال منتوج إسلامي تحت مسمى (TRUST IJAR)، (موقع بنك تراست الجزائر 2019، صفحة 11).

- بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر :

أطلق خدمة الصيرفة الإسلامية في آذار 2015، بناء على قرار من مجلس إدارة البنك وتنفيذا ل مجموعة من العملاء، ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم، والاستصناع، بالإضافة إلى منتجات بديلة خاصة بالودائع لأجل وسندات الاستثمار وحسابات الادخار الاسلامي، (موقع البنك عام 2021)

المبحث الثالث: مفهوم الصيرفة التقليدية وخصائصها

أولاً: مفهوم الصيرفة التقليدية

من خلال قراءة عدة ابحاث تبين ان هناك عدة تعاريف للمصارف التقليدية، جمعت منها الباحثة ما يلي:

- " عبارة عن منشأة مالية تقوم بقبول الودائع وجمعها ثم إقراضها إما مباشرة أو عن طريق أسواق المال"[1]
- "عبارة عن حلقة وصل بين العملاء ذوي الفائض في رأس المال والعملاء ذوي الحاجة لرأس امال أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين".[2]
- "منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال"[3]

---

[1]Mabid Ali Al-Jarhi & Munawar Iqbal, Islamic Banking: Answers to some frequently asked question- Islamic Development Banks Occasional - 2001 Paper No.4, p29.

[2] http://en.wikipendia.org/wiki/bank

[3] Waseem Ahmad, Islamic banking in the UK: challenges and opportunities, Kingston business school, London, 2009, p34.

من خلال كافة التعاريف السابقة تعرف الباحثة المصارف التقليدية على أنها: مكان التقاء عرض النقود والطلب عليها مقابل تكلفة الاموال والربح المطلوب والمتمثل بالفائدة، أو بالفرق بين المبلغ المقرض من قبل البنك والمبلغ المطلوب اعادته للبنك، حيث يقوم البنك باستثمار تلك الأموال ويقوم العميل باستخدامها لازدهار وتوسعة أعماله، وكلاهما يعملان لازدهار المجتمع من حولهم.

ثانياً: خصائص الصيرفة التقليدية

تتسم المصارف التقليدية بالعديد من الخصائص تختلف عن المصارف الاسلامية نوعا ما، ومنها:

- النقود هي سلعة: بمعنى ان المصرف التقليدي يتعامل مع النقود على انها سلعة يتم الاتجار بها، حيث تقوم المصارف التقليدية وبالتعامل مع النقود بيعاً وشراءً، وذلك من خلال استقبال الودائع بفوائد منخفضة واعادة توظيفها في الاقراض بفوائد أعلى للاستفادة من فرق الفائدة، لكن وظيفة منح الائتمان من أخطر وظائف المصارف التقليدية وأهمها، وذلك لأن الأموال التي تمنحها كقروض ليست ملكاً لها بل هي أموال المودعين، لذلك تقوم إدارة المصارف التقليدية بإيلاء السياسة الائتمانية الأولوية في المتابعة الدائمة بما يضمن حسن استخدام أموال المودعين مع تحقيق عائد مناسب.
- الفائدة: سعر الفائدة في المصارف التقليدية يعتبر اساس العمل المصرفي والذي يحدد بشكل يحفظ أموال المصرف والمودعين، فهو الأداة الأساسية لإدارة النظام النقدي، فالفائدة المصرفية هي العائد التي تحصل عليه المصارف عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وهو أيضا ما يحصل عليه المودعون مقابل أيداع اموالهم. بالتالي سعر الفائدة هو تكلفة بالنسبة للمصرف عندما يدفعه على الودائع من جهة، وإيراداً عندما يحصل عليه من القروض الممنوحة لشريحة العملاء من جهة ثانية، وبالتالي الفرق بين سعري الفائدة المدينة والدائنة هو العائد الرئيسي للمصرف التقليدي.
- مصادر متنوعة للودائع وتوظيفات مختلفة الآجال: تحصل المصارف التقليدية على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين، وتقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين.

من خلال ما عرض أعلاه من خصائص للمصارف التقليدية، نستنتج إن عمل المصارف التقليدية يحقق العديد من المزايا، منها: التحكم والسيطرة على المخاطر وكذلك تحسين معدلات الاقتراض والاقراض.

المبحث الرابع: البيئة التشريعية المصرفية

أولاً: جوانب من قانون احداث المصارف التقليدية في سورية.

قانون تأسيس المصارف الخاصة –القانون رقم (28 /2001): فيما يلي عرض لبعض أهم المواد من هذا القانون بإيجاز.

مادة 1– يجوز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية يساهم فيها القطاع العام المصرفي والمؤسسة العامة السورية والمؤسسات الادخارية الأخرى بناء على قرار من مجلس الوزراء بنسبة (25%) من راس مالها، وتمارس نشاطاتها بإشراف مصرف سوريا المركزي ومراقبته وفقا لأحكام قانون النقد الأساسي.

مادة 2– يتم تأسيس المصارف المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وفق الشروط التالية:
أن تكون جميع أسهمها اسمية قابلة للتداول باستثناء اسهم القطاع العام
أن تكون جميع أسهمها مملوكة من مواطني الجمهورية العربية السورية سواء كانوا لأشخاص طبيعيين أم اعتباريين

مادة 3– يجوز بقرار من مجلس الوزراء ووفق الضوابط المحددة في هذا القانون وخلافا لأحكام الفقرة /2/ من المادة السابقة السماح لرعايا الدول العربية والأجنبية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أم اعتباريين، المشاركة أو المساهمة في تأسيس المصرف أو شراء أسهمه شريطة الا تتجاوز حصصهم في رأسمال المصرف، النسبة المحددة في المادة /9/ من هذا القانون وتسدد قيمة مساهماتهم بالقطع الأجنبي بسعر الصرف الفعلي الرائج في الاسواق.

مادة –12آ– يمارس المصرف الخدمات المالية والأعمال المصرفية على أنواعها وفقا لأحكام النظام الأساسي للمصرف والقوانين والأنظمة المرئية في كل مالا يتعارض وأحكام هذا القانون، **ومن هذه الأعمال:**

1. قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
2. خصم الأوراق التجارية وإسناد الأمر والسفاتج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وإسناده.
3. خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
4. تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
5. إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها والاتجار بهذه الأوراق.
6. توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
7. فتح حسابات جارية وحسابات توفير.
8. تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
9. إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وادارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
10. شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقا لأنظمة القطع النافذة.
11. الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
12. شراء وبيع اسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها الجمهورية العربية السورية وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.
13. وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير ، أو بالاشتراك معه، في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات.

مادة 18– آ– يضع المؤسسون مشروع النظام الأساسي للمصرف بما يتفق وطبيعة عمله وصيغة تكوينه، وبما ينسجم مع نموذج النظام الأساسي للمصارف الذي يعده مصرف سوريا المركزي ويجوز أن يحدد في هذا النظام جنسية أعضاء مجلس الإدارة ورئيسه وعددهم وأعمارهم ومكافآتهم وتعويضاتهم أصول انتخابهم ونسبة تمثيل غير السوريين في مجلس الإدارة بما يتفق ونسبة مساهمتهم في راس المال وتحديد آلية العمل في المجلس وكذلك تحديد راس المال وقيمة السهم بالعملة المحلية ومعادلها بالنقد الأجنبي او العكس وذلك

دون التقيد بأحكام القوانين والأنظمة النافذة لاسيما قانون التجارة رقم (149) لعام 1949 وتعديلاته ويصدر هذا النظام بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بناء على اقتراح من مجلس النقد والتسليف.

ب- يضع مجلس إدارة المصرف نظام العاملين بالاستناد لأحكام قانون العمل النافذ رقم /91/ لعام1959 وتعديلاته.

ج- يضع مجلس إدارة المصرف سائر الأنظمة المتعلقة بعمل المصرف وفروعه وتعرض على مجلس النقد والتسليف للمصادقة عليها.

أحكام عامة: فيما يلي القاء الضوء على بعض المواد، كما يلي:

مادة 20- مع عدم الإخلال بأحكام البند 12 من الفقرة (آ) من هذا القانون **يحظر على المصارف** المحدثة وفق أحكام هذا القانون أن تتعاطى الأعمال المبينة فيما يلي سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة:

1. مزاولة الأعمال والنشاطات التجارية والصناعية او أي نشاط آخر ليس له علاقة بالأعمال المصرفية.
2. المشاركة في مؤسسات صناعية أو تجارية أو زراعية أو خدمية أو سياحية.
3. فتح اعتمادات أو منح تسهيلات لرئيس مجلس الإدارة وأعضائه ومديره العام ولمفتشي حسابات المصرف ومدققيها أو للعاملين في أجهزة الدولة الذين لهم علاقة مباشرة بالإشراف أو مراقبة نشاطات المصرف او متابعتها.

وهكذا أكون قد عرضت بعض جوانب قانون احداث المصارف الخاصة في سورية، وفيما يلي سيتم عرض ما يخص المرسوم التشريعي الخاص بإحداث المصارف الاسلامية بسورية.

ثانياً: جوانب من مرسوم احداث المصارف الإسلامية السورية.

المرسوم التشريعي رقم 35 حول احداث المصارف الاسلامية، ومن بعض مواده ما يلي:

مادة 1: تتضمن ما يلي:

المصرف الإسلامي: هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاما بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذا وعطاء ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا

تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار.

هيئة الرقابة الشرعية: هي هيئة مكونة من عدد محدود من علماء الفقه والشريعة والقانون تعينها الجمعية العمومية لمساهمي المصرف الإسلامي مهمتها إجراء الرقابة الشرعية على أعمال المصرف وعقوده لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مادة 2: يخضع إحداث المصارف الإسلامية في الجمهورية العربية السورية للأسس والصيغ القانونية والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 28 لعام 2001 المتعلق بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة ويصدر قرار الترخيص بتأسيس المصرف عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح مصرف سورية المركزي وتوصية مجلس النقد والتسليف المبنية على القناعة بان الترخيص يخدم المصلحة العامة وحاجات الاقتصاد الوطني ويراعى استيعاب السوق المصرفية.

مادة 3: يجوز للمصارف العاملة المسجلة في سجل المصارف وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف المساهمة في تأسيس مصارف إسلامية وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي بشرط التقيد بما يلي:
1- مراعاة الحدود القصوى لمساهمة الشخصيات الاعتبارية في رأسمال المصرف المحدث المحددة بالقانون 28 لعام 2001.

2- ألا تتجاوز مساهمة المصرف في تأسيس مصرف إسلامي نسبة عشرين بالمائة من صافى الأموال الخاصة للمصرف المساهم يحددها مجلس النقد والتسليف في كل حالة بعد دراسة وضع المصرف الراغب في المساهمة.

مادة 6: يهدف المصرف الإسلامي إلى ما يلي:

أ- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.
ب-تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المادة 7: يجوز للمصرف الإسلامي القيام بالعمليات المصرفية التالية وذلك وفقا للضوابط والحدود والشروط التي يضعها مجلس النقد والتسليف:

أ- قبول الودائع بأنواعها في حسابات ائتمانية أو في حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص ولآجال محددة أو غير محددة.

ب- تقديم الخدمات المالية والمصرفية ومباشرة العمليات المصرفية المختلفة التي أجازها القانون رقم 28 لعام 2001 التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء تمت هذه العمليات لحساب المصرف الإسلامي أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه.

ج- القيام بعمليات التمويل القائمة على غير أساس الفائدة لآجال مختلفة وفى المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام صيغ العقود الشرعية كعقود المضاربة وعقود المشاركة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وعقود الاستصناع وعقود بيع المتسلم وعقود الإجازة التشغيلية وعقود الإجازة التمليكية وغيرها من صيغ العقود التمويلية التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.

ت- توظيف أموال العملاء الراغبين في حسابات استثمار مشترك مع موارد المصرف الإسلامي وفق نظام المضاربة المشتركة أو توظيفها في حساب استثمار مخصص حسب اتفاق خاص مع العميل.

هـ- القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو المالي لحسابها أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بما في ذلك تملك القيم المنقولة وعقود المشاركة وتأسيس الشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو قيد التأسيس التي تزاول أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

و- أية أعمال مصرفية أخرى تقوم على غير أساس الفائدة توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية وتسمح بها تعليمات مجلس النقد والتسليف.

المادة 8: يجب على المصارف الإسلامية أن تكون جميع عملياتها وخدماتها المصرفية والاستثمارية قائمة على غير أساس الفائدة تحت أي شكل من الأشكال وعلى الأخص:

أ- فائدة الديون التي تقبض أو تدفع في جميع حالات الإقراض والاقتراض والإيداع بما في ذلك أي اجر يدفعه المقترض دون أن تقابله خدمة تنطوي على مجهود ذي منفعة معتمدة حسب رأى هيئة الرقابة الشرعية.

ب- فائدة البيوع في إطار العمل المصرفي في حالات عمليات الصرف المرتبط تنفيذها بأجل وكذلك الفائدة التي تنطوي عليها العمليات المشابهة.

المادة 9: استثناء من أحكام الفقرتين 1، 2 من المادة 20 من القانون رقم 28 لعام 2001 والفقرتين 1، 2 من المادة 100 من القانون رقم 23 لعام 2002 يحق للمصارف الإسلامية تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة والمستأجرة وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان وكذلك تأسيس الشركات والإسهام في مشاريع تحت التأسيس في مجالات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك في معرض القيام بالعمليات المصرفية الإسلامية لصالح العملاء أو بالاشتراك معهم ولمجلس النقد والتسليف أن يخضع عمليات التملك والاستثمار والمساهمة هذه للضوابط والحدود التي يراها مناسبة

المادة 10: يعين المصرف بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد هيئة مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من علماء الفقه والشريعة والقانون تسمى هيئة الرقابة الشرعية ويكون رأيها ملزما للمصرف الإسلامي وتتولى هذه الهيئة:

1- مراقبة أعمال المصرف الإسلامي وأنشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية

2- إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأنشطته وأعماله.

3- النظر في أية أمور تكلف بها من قبل مجلس الإدارة أو وفقا لتعليمات مصرف سورية المركزي.

ب- يعد مصرف سورية المركزي نظام القبول وسحب القبول لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ونظام عمل هذه الهيئات ويرفعها إلى مجلس النقد والتسليف لاعتمادها وإقرارها.

ج- تقدم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تقريرا سنويا إلى الجمعية العمومية للمساهمين تبين فيه مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية للفترة موضوع التقرير وكذلك ملاحظاتها وتوصياتها ويضمن تقرير الهيئة في التقرير السنوي للمصرف.

د- لا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها خلال مدة التعيين إلا بقرار من قبل الجمعية العمومية للمساهمين.

هـ- على إدارة المصرف إعلام مصرف سورية المركزي بقرار تعيين هيئة الرقابة الشرعية أو عزلها أو عند إجراء أي تعديل في تكوينها.

المادة 18: تعفى العقود التي يبرمها المصرف الإسلامي في معرض العمليات وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من ضريبة الأرباح على هذه العقود وتعفى هذه العقود من ضريبة رسم الطابع.

ثالثاً: جوانب من تشريعات خارجية تسمح للمصارف التقليدية بتقديم منتجات اسلامية.

في ضوء ما عرض سابقاً من قوانين ومراسيم، لابد من محاولة اعداد مشروع قانون لإحداث نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية، لضبط تلك العملية بالشكل الأمثل، وعليه أعرض فيما يلي بعض القوانين والتشريعات الناظمة لعملية فتح نافذة اسلامية داخل بنك تقليدي في البلدان التي بدأت بتلك الخطوة:

الجزائر:

أصدرت الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 73) نظام رقم 18-02 مؤرخ في 2018/2/4، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث جاء في المادة 2 من النظام، تحديد سبع منتجات للصيرفة التشاركية وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار).

جاء بعدها نظام رقم 20-02 تاريخ 2020/03/15، المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر ألغى أحكام النظام المذكور سابقاً بموجب المادة 23، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد حدد المادة 4 منه منتجات تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار).

كما حدد بعض الشروط على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهي بإيجازه كما يلي[1]

---

(1): صفحات 33-35 من النظام 20-02 لعام 2020 في القانون الجزائري

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تتمثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.
- يجب التقيد منتجات الصيرفة الإسلامية المحددة وفق المادة 4 والتي شملت المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، مع شرح مفصل لكل منتج.
- ضرورة الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا قبل تقديم الترخيص لدى بنك الجزائر.
- ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، والمقصود هنا تلك البنوك أو المؤسسات المالية التقليدية التي ترغب في فتح شبابيك اسلامية، لأن الهيئة الشرعية موجودة من قبل في المصارف الاسلامية العاملة.
- يجب ان يتضمن ملف طلب الترخيص من بنك الجزائر الأوراق التالية: (شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، شهادة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وثيقة تثبت الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.
- يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب ان يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، كما يجب ان تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين.
- يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصرياً لضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية.
- يجب إعلام الزبائن بالتسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية بكل خصائص حساباتهم.
- يجب أن تخضع ودائع الأموال المتلقات من طرف شباك الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 بتاريخ 2003 المتعلق بالنقد والقرض، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

مصر :

مصر كانت من أولى الدول التي سمحت للبنوك التجارية بفتح فروع ونوافذ اسلامية، وبدأ هذه الظاهرة في مصر لأول مرة سنة 1980، عندما حصل بنك مصر على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع "الحسين للمعاملات الإسلامية"، ولكنها لم تخصها بقوانين تتناسب مع طبيعتها، بل أخضعتها لقوانين البنوك التقليدية دون استثناء، مما برزت الإشكاليات القانونية التي واجهت النشاط المصرفي الإسلامي ببداية نشأته.

اليمن:

حاولت بعض التشريعات الحديثة المنظمة للعمل المصرفي الاسلامي معالجة وضعية ممارسة الصيرفة الاسلامية من قبل البنوك التقليدية، من خلال وضع بعض الضوابط الخاصة بممارسة بتلك الفروع أو النوافذ، حيث نص قانون البنوك الاسلامية اليمني في مادته /6/ الفقرة /ج/ لا يجوز للبنك المركزي اليمني السماح للبنوك غير الإسلامية بفتح نوافذ للعمل بالصيغ الاسلامية، ويحق له السماح للبنوك الإسلامية في الخارج والبنوك التجارية العاملة بفتح فروع مستقلة للعمل بالجمهورية، بالتالي لم يسمح القانون اليمني بفتح نوافذ اسلامية بالبنوك التجارية، ولكنه سمح بفتح فروع مستقلة من خلال تعديل تلك البنوك للنظام الأساسي.

القانون الكويتي:

سمح بإنشاء فروع مستقلة عن طريق شركات تابعة، وليس نوافذ اسلامية.

القانون العراقي:[1]

سمح بإنشاء نوافذ اسلامية وحدد شروط لفتح تلك النوافذ على الشكل التالي:

- تقديم طلب خطي من مدير المصرف التقليدي إلى البنك المركزي العراقي.

المادة (6) من قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) النافذ في العراق

-
- تقديم معلومات عن مقدم الطلب.
- تقديم المعلومات والوثائق الخاصة بالأعمال المقترحة للنافذة.
- شهادة تتضمن تحديد اسم مدير القسم أو الشعبة أو الوحدة، التي ستشكل هيكل النافذة ومحل إقامته وجنسيته وعمله أو مهنته ومؤهلاته وخبراته المهنية.
- تعهد مقدم الطلب بتحمل كافة الالتزامات المالية وتهيئة الأموال اللازمة بالعملة التي يحددها البنك المركزي أية التزامات يمكن أن تتحملها النافذة المطلوب فتحها.

ويقوم البنك المركزي بالإجابة على الطلب خلال مدة شهرين من تقديم الطلب بالموافقة او الرفض مع تحديد أسباب الرفض إن وجدت.

القانون السوري والاردني والاماراتي:

لم يتطرق قانون تلك الدول إلى موضوع نوافذ اسلامية فقد كان هناك قانون خاص للمصارف الاسلامية وقانون خاص للمصارف التقليدية دون ربط بينهما.

لبنان:

تم اصدار قرار من حاكم مصرف لبنان المركزي يسمح للمصارف التقليدية بتقديم خدمات تتوافق مع الشريعة الاسلامية دون صدور قانون بذلك وبدون تفاصيل (نقلاً عن الدكتور المحامي خليل تعلوبة ضمن لقاء خاص معه ونقاش حول تلك الظاهرة).

بريطانيا:

اكتسب التمويل الاسلامي أهمية متزايدة في المراكز المالية في الغرب، ولاسيما لندن، على الرغم من العقبات التنظيمية التي يمثلها العمل في بيئة مالية غير إسلامية، حيث سعت لندن هي وبعض الدول

الغربية على ادخال المنتجات الاسلامية في البنوك التقليدية عن طريق فتح النوافذ والفروع الاسلامية، ومن أهم التطورات في الغرب إنشاء وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك البريطاني HSBC في شارع Upper Thames في لندن، وهو أحد أكبر البنوك في العالم، وهو البنك الأول الذي يتم تداول أسهمه في لندن، يدير تلك الوحدة المصرفية الاسلامية إقبال أحمد خان، الرئيس الأول لبنك سيتي للاستثمار الإسلامي في البحرين.

ومن خلال المعلومات التي حصلت عليها الباحثة عن طريق بعض المواقع الالكترونية[1]، فإن التشريع الانجليزي لا يطبق الشريعة في المملكة المتحدة، ولا يعترف القانون الانجليزي بالشريعة كنظام قانوني قادر على إدارة العقد، على أساس أن القانون الإنجليزي لاينص على اختيار أو تطبيق نظام قانوني بخلاف نظام القانون الوطني.

ويستند هذا إلى الاتفاقية الخاصة بالقانون المنطبق على الالتزامات التعاقدية لعام 1980 (اتفاقية روما)، والتي تتطلب أن القانون الحاكم للاتفاقية يجب أن ينتمي إلى بلد ما.

ومع ذلك، فقد اتخذت المحاكم الإنكليزية وجهة نظر مفادها أن لديها سلطة قضائية للبت في القضايا المتعلقة بالمنتجات والهياكل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والموثقة بموجب عقود يحكمها القانون الإنكليزي.

وفي قضية مرت على القضاء الانجليزي حول المصرف الشامل، لن نقوم بعرض تفاصيل وقائع القضية، لكن نحن في صدد عرض الصراع الذي تولد من هذه القضية، وهو هل الاتفاق الذي تم تسميته عقد مرابحة هو في الواقع عقد مرابحة؟ وبالتالي هل كانت الاتفاقية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟

حيث صرح اللورد جاستس بوتر في حكمه على القضية بأن الشريعة نظام قانوني غير وطني ووافق على وجهة نظر القاضي موريسون في المحاكمة الأصلية بأن مبادئ الشريعة ليست مجرد مبادئ قانونية بل مبادئ تنطبق على جوانب أخرى، مثل الحياة والسلوك.

كما ورد في العديد من المقالات والنصوص حول التمويل الإسلامية والشريعة ليست مجموعة قانونية

---

(1) https://thelawreviews.co.uk/title/the-islamic-finance-and-markets-law-review/united-kingdom

مقننة، بل هو عبارة عن مجموعة من الخيوط الفقهية التي طورتها مدارس منفصلة للفكر الإسلامي، بناء على تفسير كل مدرسة لأركان الإسلام (القرآن والسنة والحديث).

غالباً ما تكون تلك التفسيرات غير متسقة وأحياناً متناقضة بشكل علني، وعلى هذا النحو ليس من الواضح كيف ينبغي تفسير مبادئ الشريعة.

كما أشار موريسون جيه في حكمه الأصلي في هذه القضية، حيث قال: "كان تطبيق مبادئ الشريعة فيما يتعلق بمسائل التجارة والمصارف مسألة خلافية واضحة".

كما يوجد اجتهاد للقاضي بوتر إل جيه: حيث استشهد بوتر بالاختلافات في الرأي التي تعتبر سمة خاصة للتمويل الاسلامي وأشار إلى عدم وجود أي خصوصية فيما يتعلق بجوانب الشريعة التي يقصد تطبيقها على الاتفاقات المتنازع عليها، لذلك اعتبر أن مبادئ الشريعة ليست من الأمور التي يجب أن تنظر فيها المحكمة، وأن "صلاحية العقد والتزامات المتهمين بموجبها يتم تحديدها وفقاً للقانون الإنجليزي".

بالتالي، فقد حددت قضية مصرف الشامل المعيار بموجب القانون الإنجليزي الذي ينص على أن المحاكم الانجليزية ستنظر في النزاعات بموجب العقود المتوافقة مع الشريعة الاسلامية المحكومة بالقانون الانجليزي باعتبارها مسائل من القانون الإنجليزي مع استبعاد مسائل الشريعة.

مع ذلك ماتزال لندن واحدة من العواصم المالية الرائدة في العالم، وخبرتها في إنشاء منتجات تمويل مهيكلة معقدة تضعها في مكانة قوية لتكون في طليعة تطوير التمويل الإسلامية على مستوى العالم، على الرغم من عدم توقع أي تشريع جديد خاص بالتمويل الإسلامي في المدى القريب، إلا أن العمل المصرفي في لندن لديه سجل حافل في الاستجابة لمتطلبات السوق عند ظهورها.

رابعاً: مقترحات حول اضافة مواد للتشريع السوري للسماح للمصارف التقليدية بتقديم منتجات اسلامية.

بالتالي من خلال ما تم عرضه سابقاً من بعض التجارب العربية والغربية وطريقة معالجتها من الجانب التشريعي، تبين للباحثة أنه للسماح للمصارف التقليدية تقديم منتجات صيرفة اسلامية، يجب ان يكون هناك تشريع واضح ناظم لتلك العملية يحتوي كل مفاصل تلك العملية دون اغفال أي جانب من شأنه أن يؤثر على البنك ويعرضه لمخاطر سواء مالية أو اجتماعية.

بالتالي وقبل استكمال دراسة الجدوى، وبالحديث فقط على الجانب التشريعي فإنه من وجهة نظر الباحثة يجب أن يتضمن التشريع الناظم للسماح بفتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية بعض المواد كما يلي:

1- السماح للمصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية فتح نوافذ اسلامية تقدم خدمات تتوافق مع الشريعة الاسلامية.
2- تعريف النافذة الاسلامية على أنها: وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الاسلامية.
3- فصل رأسمال النافذة الاسلامية عن رأسمال البنك التقليدي الام.
4- تخضع تلك النوافذ لهيئة رقابة شرعية شاملة تسمى من قبل مصرف سورية المركزي، بحيث تكون تلك الهيئة مسؤولة عن كافة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية (شأنها شأن التدقيق الخارجي المندوب من مصرف سورية المركزي).
5- بالإضافة لهيئة الرقابة الشرعية، يجب تعيين مراقب شرعي داخلي لمراقبة النافذة عن كثب لكل بنك على حدى مرشح من قبل بنكه وبموافقة مصرف سورية المركزي.
6- عرض جميع المنتجات المقترحة على مصرف سورية المركزي وعلى هيئة الرقابة الشرعية للحصول على الموافقة من الناحية الشرعية والاقتصادية قبل اطلاقه من قبل البنك المعني.
7- إعداد القوائم المالية للنوافذ الاسلامية بشكل منفصل عن البنك التقليدي الأم، ودمجها لاحقاً في التقرير السنوي للبنك لبيان نتائجه السنوية.
8- ذكر تفصيل لإيرادات المصرف وموجوداته وكافة بنود القوائم المالية في التوضيحات لاحقاً بشكل منفصل لكل من النافذة الاسلامية والبنك التقليدي الام.

المبحث الخامس: البيئة الاجتماعية

أولاً: مدى تقبل المجتمع لفكرة فتح نافذة اسلامية في بنوك تقليدية

الآراء الاقتصادية والشرعية حول النوافذ الاسلامية:

اختلفت الآراء حول إنشاء نوافذ اسلامية تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية، وقد تباينت تلك الآراء بين مؤيد ومعارض كما يلي:

- المؤيدون لفتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية:

يرى المؤيدون لفكرة انشاء نوافذ اسلامية تابعة لبنوك تقليدية هو اعترافاً عملياً بنجاح الصيرفة الاسلامية، وقوة صمودها أمام الأزمات، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الممكن التعامل مع نوافذ اسلامية تابعة لبنوك تقليدية بشرط التزام تلك النوافذ بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها.

- المعارضون لفتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية:

- ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن النوافذ الاسلامية هي وسيلة خداع المسلمين واستنزاف أموالهم دون أن يرتبط ذلك بقناعة تامة وأكيدة بالمنهج الاسلامي، كما أن تلك النوافذ ماهي إلا وسيلة أرادت بها البنوك التقليدية جذب رؤوس الأموال من سوق العمل المصرفي الإسلامي المتزايد النمو.
- إن التعامل مع النوافذ الاسلامية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالأموال الحرام، بالتالي صعوبة فصل تلك الأموال وذلك لاختلاف طبيعة العمل بينهما.
- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى عدم سلامة التطبيق العملي للصيرفة الاسلامية.

- يوجد مجموعة اجازوا التعامل مع النوافذ الاسلامية عند الضرورة:

أصحاب هذا الرأي ذهبوا إلى ان التعامل مع النوافذ الاسلامية التابعة للمصارف التقليدية يؤدي إلى دعم وإعانة هذه المصارف، وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمراراً له، إلا أنه في حال عدم وجود البديل الشرعي، فإن التعامل مع تلك النوافذ يكون ضرورة، ففي حال احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد مصرفاً اسلاميا يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع والنوافذ الاسلامية، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

- قوله تعالى: (فمن اضطُرَّ غير باغٍ ولاعاد فإن الله غفور رحيم) [لنحل: 115] ، فإذا احتاج المسلم لبعض الخدمات المصرفية الاسلامية ولم يجد مصرفا اسلامياً يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر.
- إن التعامل مع نافذة اسلامية في حال عدم وجود المصرف الاسلامي، أفضل من التعامل مع مصرف يتعامل بالفائدة فقط.

ثانياً: التحفظات الواردة على فتح نوافذ اسلامية، والرد عليها من وجهة نظر الباحثة

- طريقة تمويل رأس المال لتلك النوافذ.
- ممكن ان يكون انشاء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية يشجع التعامل مع تلك النوافذ دون الحاجة إلى انشاء المزيد من المصارف الاسلامية الجديدة.
- اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال المصرف الرئيسي والفروع الاخرى التقليدية، حيث يتم تحويل فائض سيولة النوافذ الاسلامية إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته القائمة على الفائدة.
- ممكن ان تفقد النوافذ الاسلامية ثقة العملاء في مصداقية تطبيق أحكام الشريعة في التعاملات التي ستتم من خلال تلك النوافذ.

الرد على كل تلك التحفظات من وجه نظر الباحثة:

- فيما يخص اختلاط الأموال بين البنوك التقليدية والنوافذ الاسلامية التابعة لها، وتكوين رأس المال:

عند الحديث عن اختلاط الاموال يجب التفكر في كل الخدمات البنكية المقدمة في كلا النوعين من البنوك ومن خلال التفسير لتلك الخدمات سنجد أن المصارف الاسلامية البحتة والتي هي ليست جزء من بنك تقليدي، **تختلط اموالها**...

1. عند تنفيذ أي حوالة صادرة أو واردة للمصرف الاسلامي بالعملات الأجنبية، فهي حكماً ستدخل إلى البنوك المركزية لتلك العملات، فمثلا عند استلام حوالة بالدولار الأمريكي حتى لو كانت قادمة من بلاد عربية ومن مصرف اسلامي فهي بالضرورة ستمر عبر بنك أو عدة بنوك أمريكية، والتي هي تتعامل بنظام الفائدة، لتصل إلى البنك الاسلامي في البلد المستقبل للحوالة وعليه تختلط الأموال.

2. عند وجود اتفاقات بين البنوك على وحدة الصرافات الآلية (ATM) فإن متعاملي البنوك الاسلامية قد يضطرون إلى استلام اموالهم من صرافات البنوك التقليدية الموجودة ضمن الاتفاقية بالتالي يكون قد استلم اموال مصدرها التعامل بالفائدة.
3. ما الذي يضمن ان الاموال المودعة في البنوك الاسلامية ليست من مصادر بنوك تتعامل بالفائدة.
4. عند تأسيس أي بنك اسلامي ممكن ان يكون هناك مصارف تقليدية تتملك جزء من أسهم تلك البنوك الاسلامية بالتالي ستساهم بجزء من رأس المال والذي سيدفع من أموالها التي حصلت عليها من التعامل بالفائدة، وعندنا أمثلة عدة في سورية، منها مؤخراً مساهمة المصرف العقاري بنسبة 10% من البنك الوطني الاسلامي الذي نال ترخيصه مؤخراً.
5. في حال الاعتمادات المستندية والمستندات قيد التحصيل التي يقدمها البنك الاسلامي، فهو يقوم باستلام الأموال الخارجية التي مرت حكماً على بنوك تتعامل بالفائدة.
6. يوجد الكثير من العملاء يتعاملون مع البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في نفس الوقت بالتالي حكماً اموالهم مختلطة ويودعونها بالمصرفين معاً.

- <u>فيما يخص أن البنوك التي لا تتعامل بالفائدة هي البنوك الاسلامية:</u>

من خلال مطالعتي عن النوافذ الاسلامية ونشأتها، وتحريم الفائدة، في كتب عديدة، توصلت إلى أن الأديان جميعها حرمت الفائدة وليس فقط الدين الاسلامي، فلماذا لم يظهر بنك مسيحي أو بنك يهودي.

فلا تجدون في أنواع البنوك سوى بنوك تقليدية تتعامل بالفائدة وبنوك اسلامية تحرمها.

وفيما يلي عرض لأهم ما جاء بهذه الكتب حول تحريم الفائدة الفاحشة والتعامل بالصيغ الاستثمارية التي تعتمد على الربح والخسارة:

<u>الديانة اليهودية:</u>

ورد في كتاب التوراة أو الكتاب المقدس كما يسمى، نجد ثلاثة نصوص تتعلق بالربا، وهي:

- "إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي ولا تضع عليه ربا" الإصحاح الثاني والعشرون 25.

- " إن افتقر أخوك وقصرت يده عند فأعضضه غريباً أو مستوطناً، فيعيش أخوك معك، فضَّته لا تعطه بالربا، وطعامك لاتعطه بالمرابحة.
- لاتقرض أخاك ربا؛ ربا فضَّة أو ربا طعام، أو ربا شيء مما يقرض بربا، الأجنبي تقرض بربا، ولكن لأخيك لاتقرض بربا.

وللوقوف على بعض المعاني من الأيات السابقة نجد مايلي[1]:

- النص الأول ينهي اليهودي عن طلب الربا من أحد أبناء دينه (أي من يهودي مثله)، فقد ذكرت كلمة شعبي، على رأي اليهود بني اسرائيل، إنهم يعتبون أنفسهم شعب الله المختار.
- والنص الثاني يحمل نفس المعنى للنص الأول ويحرم الربا بين اليهودي وأخيه اليهودي، فالمراد
- من كلمة أخ عندهم كل فرد يدين بالديانة اليهودية أيا كان محل إقامته وعمله، حيث تربطهم رسالة موسى عليه السلام برباط العقيدة والاخوة، كما أنه حرم المرابحة في هذا النص، وقد يكون المراد بها هنا هو الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء لسلعة بيعت بدون أي تعديل.
- والنص الثالث بين أيضاً تحريم الربا بتعامل اليهودي مع أخيه، لكن هذا النص أباح التعامل مع الأجنبي من غير اليهودي بالربا ولم يحرمه.

الديانة المسيحية:

ورد في كتاب الانجيل، من هذه النصوص مايلي:

- جاء في إنجيل متى: "من سألك فأعطه، ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده"
كما جاء في انجيل لوقا: "وإن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم فأي فضل لكم، فإن الخطاة أيضاً يقرضون الخطاة كي يستردوا منهم المِثل، بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا، وأقرضوا وأنتم لا ---

---

(1) عبد الفتاح العزيزي – محمد رامز – من سلسلة الإقتصاد الإسلامي – كتاب بعنوان تحريم الربا في الاسلام والديانتين اليهودية والمسيحية – دار الفرقان – الطبعة الأولى 2004م.

ترجون شيئاً، فيكون أجركم عظيماً، وتكونوا ابن العلي، فإنه منعم على غير الشاكرين والأشرار، فكونوا رحماء كما أن أباكم رحيم".

وبالتالي فإن النص الأول أمر بالتصدق على كل من يطلب الصدقة، كما أمر بالقرض الحسن، وألا يعرض النصراني عن إقراض من طلب منه الاستقراض مهما كان جنسه أو ديانته.
والنص الثاني أمر بإقراض من يطلب القرض ولو اعتقد المقرض أن المقترض لن يسدد القرض، فإذا أقرض وهو يرجوا أن يسترد قرضه فلا فضل له (أي لا ثواب له)، لأن الخطاة أيضاً يقرضون الخطاة لكي يستردوا منهم مقدار ما أقرضوهم.
وعلى كل حال فقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها، كما اتفقت مجامعهم، على أن التعاليم السابقة الصادرة من السيد المسيح عليه السلام، تعد تحريما قاطعا للتعامل بالربا، حيث وردت عنهم في شان الربا عبارات صارمة تحرم الربا، منها قول سوكوبار: " إن من يقول إن الربا ليس معصية يعد ملحداً خارجاً عن الدين..."، ويقول الأب بوني: " /إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا، وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم".
وعليه ومن خلال عرض بعض النصوص من الكتابين المقدسين الانجيل والتوراة، وما نعرفه من تحريم الربا في الاسلام، نجد أن جميع الأديان قد حرمت الربا وليس فقط الاسلام، فلماذا تسمى البنوك الاسلامية فقط وليس البنوك المسيحية او البنوك اليهودية مثلاً، ولهذا التساؤل بحث بحد ذاته لسنا بصدده الآن، لكن يمكن القول يجب وجود تتعامل بالفائدة أو لا تتعامل بالفائدة وليس تقليدية واسلامية.

نجد مما تبين اعلاه ان معظم حديثنا عن الربا وتحريمها بجميع الأديان، فما هو مفهوم الربا؟

الربا كلمة تعني في اللغة: النماء، والزيادة في الشيء.
وفي الشرع: ما يزاد على أصل البيع، أو الدين من مال **دون حق**، أو ما يزاد بعد مدة معينة من الوقت بلا مقابل.

بالتالي الفائدة في البنوك على القروض والتسهيلات الممنوحة ليست ربا، بما أنها باتفاق الطرفين ودون اجبار وهي على وجه حق فالمصرف يتخلى عن جزء من أموال مؤتمن عليها مقابل مخاطرة يجب ان تكون مقابل ربح معين وهو الفائدة هنا.
لكن من وجهة نظر ثانية فإنه ما يعتبر ربا بعمل البنوك هو الفائدة المضافة إذا لم يسدد قسط القرض وهي الفائدة التأخيرية، أو إذا قام البنك بزيادة الفائدة دون اعلام العميل ودون وجه حق.

وعليه إذا قام البنك بمنح التسهيلات المتنوعة بموجب فائدة يتفق عليها بين الطرفين (البنك والعميل)، برأيي ليست من باب الربا، وهي من باب التجارة والسلعة هنا هي المال، كما انه يوجد مفهوم في الاقتصاد لا يمكن اغفاله أن الاموال التي بين أيدينا حالياً ليست بذات القيمة بالمستقبل البعيد وبالتالي إن مبلغ القرض الممنوح لشخص ما اليوم لا يساوي قيمته في المستقبل بعد خمس سنوات مثلاً عند سداده ولذلك البنك يحتاط لخطر انخفاض قيمة النقد، وهو ما يجري الآن في سورية من انخفاض مستمر لقيمة عملة الليرة السورية.

الفصل الثاني

البيئة التسويقية

ودراسة الجدوى المالية

الفصل الثاني

دراسة الفجوة التسويقية والجدوى المالية وأهم النتائج

تمهيد:

بعد الظروف الأمنية والاقتصادية التي مرت بها بلدي الحبيبة سورية، كان لابد من التفكير في النمو المتسارع في الاقتصاد السوري لردم الفجوات التي تعرض لها الاقتصاد السوري.

وعليه وبسبب ارتفاع معدلات الادخار لدى الكثير من السوريين سواء بداعي السفر أو بداعي التحوط للظروف القادمة، كان لابد من الاستفادة من هذه الأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد البلد وعدم فسح المجال لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى البلدان التي تحظى فرص الاستثمار فيها بوسائل نجاح متعددة.

ومن هنا جاءت فكرة فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية، اسوة بباقي البلدان التي اغتنمت تلك الفرصة للنمو والازدهار الاقتصادي، فهي وسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: دراسة البيئة التسويقية

يتناول هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الدراسة الاستطلاعية، من خلال تحليل آراء الاشخاص من مختلف الثقافات والديانات والأعمار حول النافذة الإسلامية التابعة لبنك تقليدي، من خلال استخدام استبيان وزع الكترونياً على عينة.

حيث شملت عينة الاستبيان كافة شرائح المجتمع التي من الممكن ان تتعامل مع البنوك دون تحديد الجنس والتحصيل العلمي والعمل، حيث وزعت بالطريق وفي الجامعات وفي بعض البنوك وبعض المؤسسات والشركات التي تتعامل مع البنوك.

أولاً: دراسة الفجوة التسويقية

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ولاختبار فروضها قامت الباحثة باستخدام أسلوب الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات وحساب الفجوة التسويقية، حيث تم توجيه الاستبيان إلى شريحة متنوعة من المجتمع السوري تضمنت بيانات مختلفة، واهم تلك الاختلافات التي تناولتها اسئلة الاستبيان هي (الدين – الخلفية الثقافية – العمر – الجنس – العمل الحالي).

وقد اشتمل الاستبيان على قسمين:

القسم الأول: البيانات الشخصية (عمر – جنس – ديانة – مؤهل علمي)

القسم الثاني: اسئلة متخصصة حول النوافذ الاسلامية: وتم قياسه من خلال الأسئلة من 6 حتى 12.

وتم تحديد مستوى الأهمية لإجابات المجيبين عن الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، على الشكل التالي:

الجدول (1) درجة الاجابات المقدمة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحثة

ولاتخاذ القرار تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات، وذلك لمعرفة تكرار فئات المتغيّر المراد تحليله والمساعدة في وصف عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لمعرفة مستوى أهمية كل متغير لدى عينة الدراسة.
- وتم تحديد مستوى الأهمية بالنسبة للمتوسطات الحسابية التي سوف تصل إليها الدراسة لتفسير البيانات على أساس المعيار التالي:

طول الفئة = (أعلى طول فئة – أدنى طول فئة في المقياس الخماسي)/ عدد الفئات

بالتالي طول الفئة = (5-1)/5=0.8

وعليه يكون المقياس المعتمد لاتخاذ القرار كالتالي

الجدول رقم (2) والذي يعبر عن مستوى الأهمية كما يلي:

الفئة	مستوى الأهمية
[1-1.8]	منخفض
[1.8-2.6]	متوسط
[2.6-3.4]	مرتفع

[4.2-3.4]	مرتفع جدا
[5-4.2]	غاية بالاهمية

المصدر: من إعداد الباحثة

عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في أشخاص طبيعيين من مختلف الثقافات والاديان والتحصيل العلمي، وقد تم توزيع الاستبيان الكترونياً على حوالي 45 ايميل، وتم استرجاع 38 استبيان أي ما نسبته 84% وهي نسبة جيدة وصالحة لتحليل الفجوة التسويقية بشكل تقريبي.

ثبات أداة الدراسة:

تم الاعتماد على معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ Cronbanch's Alpha لكل متغير من متغيرات الدراسة لدراسة استقرار النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام اداة القياس عدة مرات، ثم استخراج معامل الثبات بالاعتماد على الفا كرونباخ. النتائج موضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم (3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ:

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
محور التعامل مع النوافذ الاسلامية وتقبلها	7	0.74

المصدر: اكسل من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان ومعادلة معامل الفا كرونباخ

التحليل الاحصائي لعينة الدراسة:

- توزيع افراد العينة حسب الجنس:

أثبتت الدراسة أن أغلب أفراد العينة المستجوبين كانوا من فئة الإناث بنسبة 55.3%ن في حين قدرت نسبة الذكور بـ 44.7%، وهي نسبة متقاربة ونتيجة طبيعية بسبب الأزمات والظروف التي مرت بها البلاد فأصبحت الاناث اكثر ارتياداً للبنوك من الرجال في إطار الادخار والتوظيف والاستثمار.

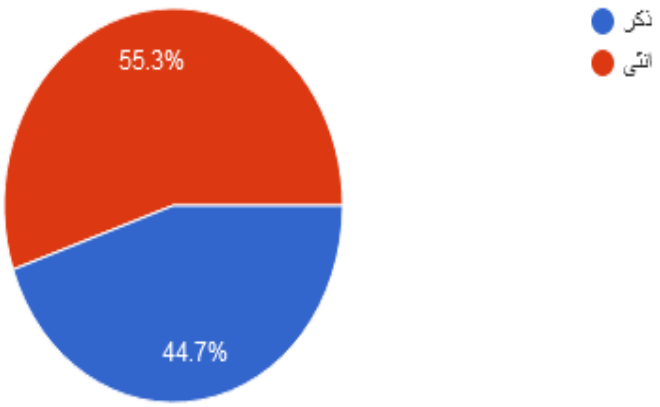

الشكل رقم (1) التمثيل البياني من تحليل نتائج الاستبيان عن طريق Google Drive.

- توزيع افراد العينة بحسب العمر:

أثبتت الدراسة أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية مابين 20 – 30 سنة بنسبة حوالي 57.9%، بينما الأفراد الذين اعمارهم بين 30 – 40 حوالي 26.3%، يليها مانسبته 13.2% بين 40 – 50، واخيراً نسبة 2.6% للأفراد الذين تجاوز عمرهم الخمسين عاماً.

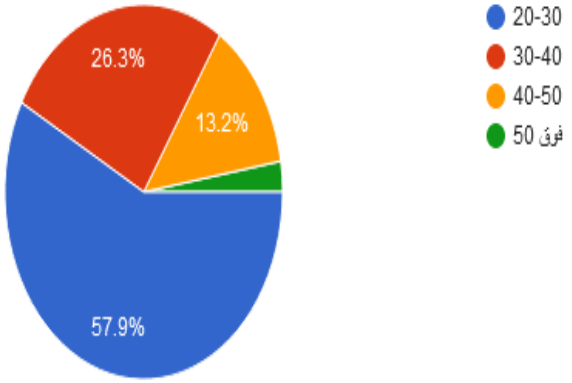

الشكل رقم (2) التمثيل البياني من تحليل نتائج الاستبيان عن طريق Google Drive.

- توزيع افراد العينة حسب التعاملات البنكية:

أكدت الدراسة أن أغلب أفراد العينة لديهم تعاملات بنكية حيث بلغت نسبتهم 65.8%، بينما الأفراد اللذين لا يتعاملون مع البنوك حوالي 34.2% على الشكل التالي:

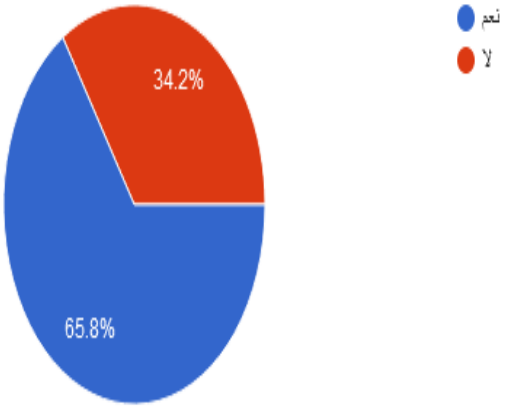

الشكل رقم (3) التمثيل البياني من تحليل نتائج الاستبيان عن طريق Google Drive.

- توزيع افراد العينة حسب نوع المصارف الذين يفضلون التعامل معها:
- أكدت الدراسة أن أغلب أفراد العينة يفضلون التعامل مع بنوك تقليدية بنسبة 39.5%، بينما 15.8% يفضلون التعامل مع بنوك اسلامية، ويوجد 21.1% من الافراد يتعاملون مع البنوك بغض النظر عن نوعها، وهناك 23.7% لا يتعاملون مع البنوك على الشكل التالي:

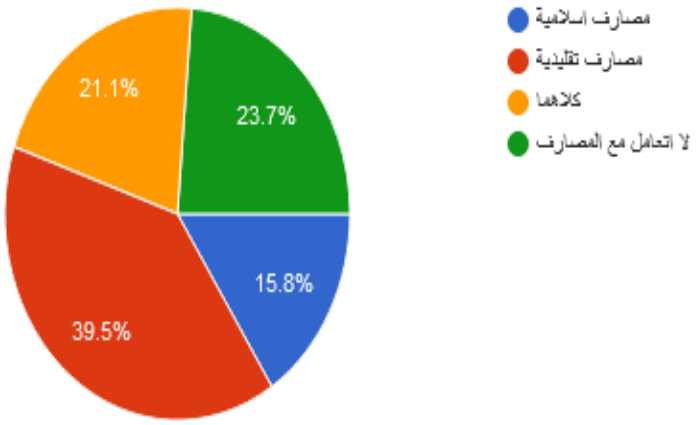

الشكل رقم (4) التمثيل البياني من تحليل نتائج الاستبيان عن طريق Google Drive.

- توزيع افراد العينة حسب الديانة التي يعتنقونها:

أكدت الدراسة حوالي 89.5% يعتنقون الإسلام و10.5% يعتنقون الديانة المسيحية، وهي النسبة تتقارب إلى حد ما من الدراسات المنشورة على مواقع الانترنت حول نسبة المسلمين في سورية حيث بلغت حسب اخر احصائيات حوالي 77% مسلمين بينما 8% مسيحيين بالتالي نستطيع الاعتماد على تلك العينة وتعميمها على المجتمع السوري لاحقاً.

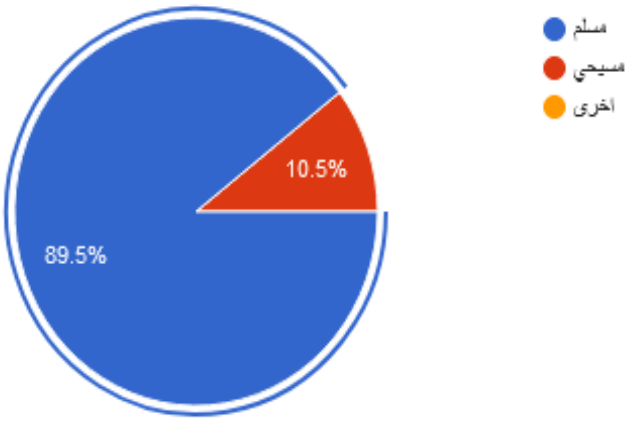

الشكل رقم (5) التمثيل البياني من تحليل نتائج الاستبيان عن طريق Google Drive.

- اما بالنسبة للتحصيل العلمي والعمل الحالي فقد أكدت الدراسة ما يلي:

معظم الأفراد الذين قاموا بالإجابة على الاستبيان من أصحاب الجامعية يليها اصحاب الدراسات العليا وبقية الدراسات، وبخصوص العمل الحالي فإن معظمهم موظفين قطاع عام، يليها صاحب عمل حر وبعدها موظفين قطاع خاص وطلاب وأصحاب شركات، على الشكل التالي:

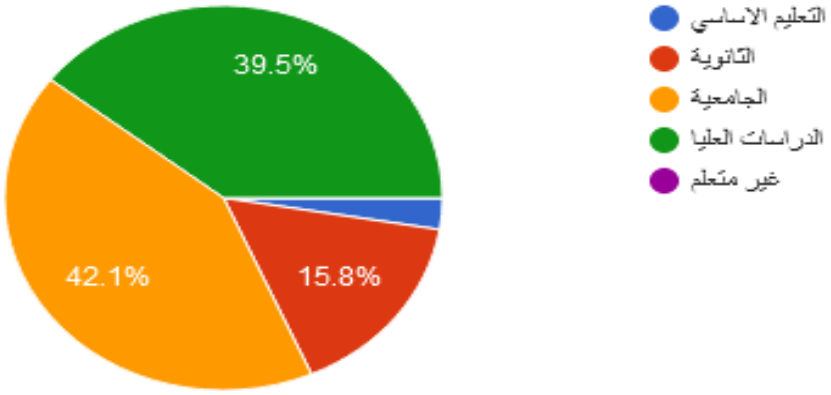

الشكل رقم (6) التمثيل البياني من تحليل نتائج الاستبيان عن طريق Google Drive.

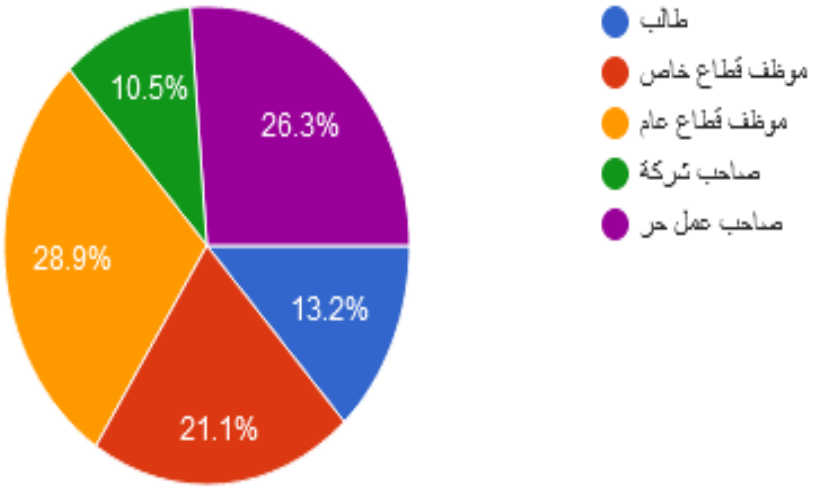

الشكل رقم (7) التمثيل البياني من تحليل نتائج الاستبيان عن طريق Google Drive.

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية:

الجدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية

السؤال الاستبياني	المتوسط	الانحراف	ترتيب	مستوى

	الحسابي	المعياري	الأهمية	الأهمية
إذا تم تقديم منتجات المصارف الاسلامية من خلال نافذة في البنك التقليدي هل تتعامل معها؟	3.92	1.34	2	مرتفع جداً
لا أتقبل النافذة الاسلامية لاعتقادك باختلاط الاموال	2.32	1.07	6	متوسط
لا أتقبل النافذة الاسلامية لبنك يتعامل بالفائدة لأنها لا تتبع الشريعة الاسلامية	1.89	1.37	7	متوسط
انا اتقبل فكرة النافذة الاسلامية وارحب بها	4.00	1.56	1	مرتفع جداً
اتقبل فكرة النافذة الاسلامية أيا كان مصدرها بسبب ربحيتها	3.37	1.72	4	مرتفع
اتقبل فكرة النافذة الاسلامية لانتشار أوسع للمعاملات الاسلامية	3.39	1.59	3	مرتفع
اتقبل فكرة النافذة الاسلامية لانها فكرة تشجع على التحول الجزئي للمصرف الاسلامي	3.00	1.32	5	مرتفع
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	3.13	1.42	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دالات برنامج الاكسل

حققت هذه الاسئلة متوسط حسابي اجمالي بقيمة 3.13 وهو ما يدل على الأهمية المرتفعة لهذا الاستبيان، وبانحراف معياري 1.42 إذ يعكس درجة انسجام مقبولة في إجابات أفراد العينة.

أما على مستوى الاسئلة فإن المتوسط الحسابي لها تراوح بين (1.89 – 4.00)، وهذا يدل على أن الاسئلة تتراوح بين أهمية متوسطة ومرتفعة جدا لدى أفراد العينة، حيث جاء سؤال إذا تم تقديم منتجات المصارف الاسلامية من خلال نافذة في البنك التقليدي هل تتعامل معها؟ وعبارة انا اتقبل فكرة النافذة الاسلامية وأرحب بها في المرتبة الأولى كأعلى قيمة لمتوسطهما الحسابي البالغ 3.92 – 4 على التوالي بينما انحرافهما المعياري بلغ 1.34 – 1.56 على التوالي.

الاستنتاج: استناداً لترتيب مستوى الأهمية النسبية لأسئلة الاستبيان ككل مشتملا على كافة الاسئلة والذي حقق نسبة "مرتفع" يمكن القبول بنتيجة على أن نسبة كبيرة من الشريحة التي ستستهدف ستتعامل مع النوافذ الاسلامية في حال انشائها.

ثانياً: تحليل الفجوة التسويقية، وتحديد الشريحة المستهدفة

تم الاعتماد على المواقع الالكترونية بشكل تقريبي بسبب عدم وجود ارقام احصائية واضحة للتوزع الديمغرافي للسكان في سورية لعام 2022، وظهرت نتائج دراسة الفجوة التسويقية كالتالي:

الجدول (5): حساب الفجوة التسويقية

عدد السكان في سورية	18,247,570	
نسبة الافراد بين 35-55	21%	
الشريحة التي تتعامل مع البنوك	65%	2,490,793.31
نسبة الأفراد الذين يتعاملون مع بنوك اسلامية	21%	523,066.59
الشريحة المستهدفة	1,967,726.71	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الاكسل، والمعلومات من مواقع الانترنت

بالتالي تم الاعتماد على نسبة 65% من نسبة الافراد الذين تتراوح اعمارهم بين 35–55 عاماً وباستبعاد نسبة 21% من النتيجة التي تم الاعتماد عليها وهي نسبة الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك الاسلامية بقي لدينا حوالي 1.9 مليون نسمة هي الشريحة المستهدفة، ومع ذلك قد اختارت الباحثة عينة صغيرة جداً حوالي 300 عميل سوف يتعاملون مع النافذة الاسلامية وبأقل نسبة تسهيلات مصرفية ممكن الاستفادة منها.

المبحث الثاني: دراسة الجدوى المالية

أولاً: لمحة عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل

تعريف بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل:

تم تأسيس المصرف الدولي للتجارة والتمويل كشركة مساهمة مغفلة في 14 كانون الأول 2003 وتحت السجل التجاري رقم (13885) حيث سُجل المصرف في سجل المصارف لدى مفوضية الحكومة تحت رقم 10 بوصفه مصرفاً خاصاً بموجب القرار رقم 231/ح بتاريخ 23 أيار 2004 وذلك بموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001.

يبلغ رأس مال المصرف 8,400,000,000 ليرة سورية مقسم إلى 8,400,000,000 سهم بقيمة اسمية وقدرها 100 ل.س للسهم الواحد.

هذا ويقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية متنوعة، وله شبكة فروع منتشرة في كافة المحافظات السورية.

ثانياً: تحضير القوائم المالية الاساسية لبنك تقليدي قبل وبعد فتح النافذة الاسلامية والتنبؤ لعشر سنوات تالية لفتح نافذة اسلامية.

لتحضير القوائم المالية لعشرة سنوات تالية لفتح النافذة الاسلامية، قامت الباحثة باتخاذ الاجراءات التالية:

- الاعتماد على نسبة مفردات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لاحد البنوك الاسلامية القائمة في سورية على اجمالي الموجودات، للاعتماد عليها في تخمين الارقام لبنوك القوائم المالية للنافذة الاسلامية حيث تم الاعتماد على قوائم مالية شاملة للبنك التقليدي متضمنة مفردات النافذة الاسلامية.
- تم الاعتماد على برنامج الاكسل في اعداد القوائم المالية التقديرية
- تم تقدير ايرادات سنة 2023 بناء على نسبة نمو تمت تغييرها وفقاً لعدة سيناريوهات.
- تم تقدير تكلفة تلك الايرادات بناء على نسبة من الودائع عن طريق نسبة من تكلفة الايرادات.
- تم تقدير التسهيلات التي ستمنح من خلال نسبة من نمو المحفظة بشكل طبيعي للبنك التقليدي والاسلامي.
- تم تخصيص نسبة 12% من رأس المال للبنك التقليدي للنافذة الاسلامية (بالاعتماد على النسب الشائعة في البنوك التقليدية التي كان لها تجربة ناجحة بافتتاح نوافذ اسلامية سواء اوروبية HSBC أو عربية مثل بنك الجزائر.

وعليه ظهرت نتائج القوائم المالية المقدرة على الشكل التالي:

قائمة الدخل – جدول رقم (6)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
الفوائد الدائنة	7,648,029,504	10,692,712,588	17,607,618,654	19,368,379,859	19,368,379,859.19	19,368,379,859.19	19,368,379,859.19	19,368,379,859.19	19,368,379,859.19	19,368,379,859.19	19,368,379,859.19
الفوائد المدينة	(3,251,237,039)	(4,065,964,426)	(2,688,444,142)	(3,147,957,078)	(3,147,957,078)	(3,147,957,078)	(3,147,957,078)	(3,147,957,078)	(3,147,957,078)	(3,147,957,078)	(3,147,957,078)
ايرادات تمام النوع الموجة وأسعدة التعويلات				27,936,950,792	28,250,888,008	28,915,907,604	29,392,225,766	29,980,070,272	30,579,671,677	31,191,265,110	31,815,090,413
مخصص الخسائر الائتمانية (المكلف)				(4,771,886,296)	(4,255,323,002)	(4,340,429,462)	(4,427,238,051)	(4,515,782,812)	(4,605,098,468)	(4,696,220,438)	(4,792,184,846)
ايرادات من العمال في المؤسسات المالية				389,821,305	397,617,731	405,570,085	413,681,487	421,955,117	430,394,219	439,002,103	447,782,146
الدخل موجودات مقتناة بغرض الاتجار أو موجودة (الدخل)				(62,432,727)	(63,681,382)	(64,955,010)	(66,254,120)	(67,579,202)	(68,930,786)	(70,309,402)	(71,715,590)
صافي ايرادات (أخرى)				90,643,159	92,456,022	94,305,142	96,191,245	98,115,070	100,077,371	102,078,919	104,120,497
ايرادات أخرى				551,436,314	562,465,040	573,714,341	585,188,628	596,892,400	608,830,248	621,006,853	633,426,990
صافي الدخل من الفوائد والاستثمارات المشتركة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	4,396,792,486	6,626,748,162	14,919,173,911	40,714,936,318	41,204,946,939	41,704,538,473	42,214,217,727	42,734,083,825	43,264,397,442	43,805,245,928	44,356,942,391
العمولات والرسوم المدينة	1,592,282,229	2,724,023,539	4,680,139,707	5,128,153,877	5,128,153,877.37	5,128,153,877.37	5,128,153,877.37	5,128,153,877.37	5,128,153,877.37	5,128,153,677.37	5,128,153,677.37
العمولات والرسوم الدينة	(92,915,307)	(13,124,965)	(14,437,462)	(15,881,208)	(15,881,208)	(15,881,208)	(15,881,208)	(15,881,208)	(15,881,208)	(15,881,208)	(15,881,208)
حصة حسابات الاستثمار من الدخل المشترك مع (المدخر/المال)				(9,763,643,493)	(9,959,916,362)	(10,158,094,690)	(10,361,266,584)	(10,568,481,715)	(10,779,851,350)	(10,995,448,376)	(11,215,357,344)
صافي إيرادات الفوائد والعمولات والرسوم وما في حكمها المصرف من الدخل المشترك (مضاربة، مرابحة، وكيل استثمار)	1,499,376,922	2,710,898,574	4,665,702,245	(4,653,371,023)	(4,846,843,593)	(5,047,822,220)	(5,250,894,114)	(5,459,209,245)	(5,669,578,680)	(5,885,175,907)	(6,106,084,874)
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم وما في حكمها المصرف من الدخل المشترك (مضاربة، مرابحة، وكيل استثمار)	5,896,169,388	9,337,646,736	19,584,876,157	36,061,565,295	36,358,103,046	36,656,713,253	36,963,323,613	37,275,984,580	37,594,818,763	37,920,070,021	38,251,857,516
صافي الربح (الخسارة) الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية	(11,327,039)	1,240,316,557	2,480,633,114	2,480,633,114	2,480,633,114.00	2,480,633,114.00	2,480,633,114.00	2,480,633,114.00	2,480,633,114.00	2,480,633,114.00	2,480,633,114.00
صافي (خسائر) أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح موجودات مقيّمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	394,393	1,405,214	3,601,534	3,601,534	3,601,534.06	3,601,534.06	3,601,534.06	3,601,534.06	3,601,534.06	3,601,534.06	3,601,534.06
أرباح (خسائر) غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم الفئة المتاجر	38,222,531,139	57,029,929,946	85,544,894,919.00	94,099,394,410.90	94,099,394,410.90	94,099,394,410.90	94,099,394,410.90	94,099,394,410.90	94,099,394,410.90	94,099,394,410.90	94,099,394,410.90
أرباح موجودات مقيّمة للمتاجرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح تشغيلية أخرى	5,156,175,883	184,001,383	184,001,383	184,001,383	184,001,383	184,001,383	184,001,383	184,001,383	184,001,383	184,001,383	184,001,383
إجمالي الدخل التشغيلي	49,263,943,764	67,783,293,836	107,779,007,107	132,929,265,737	133,129,823,538	133,424,330,695	133,730,854,055	134,043,504,922	134,362,408,065	134,687,690,463	135,019,477,953
المصروفات:											
تكلفة الموظفين	(1,553,049,419)	(3,133,708,360)	(4,700,562,540)	(5,170,618,794)	(5,170,618,794.00)	(5,170,618,794.00)	(5,170,618,794.00)	(5,170,618,794.00)	(5,170,618,794.00)	(5,170,618,794.00)	(5,170,618,794.00)
استهلاكات الموجودات الثابتة	(223,180,422)	(238,954,262)	(238,954,262)	(281,160,411)	(281,160,411)	(281,160,411)	(281,160,411)	(281,160,411)	(281,160,411)	(281,160,411)	(281,160,411)
استهلاكات حق استخدام الأصول المستأجرة	(78,463,069)	(58,098,741)	(78,463,069)	(92,321,877)	(92,321,877)	(92,321,877)	(92,321,877)	(92,321,877)	(92,321,877)	(92,321,877)	(92,321,877)
نفقات الموجودات غير الملموسة	(14,768,278)	(41,476,599)	(75,072,644.19)	(88,332,618)	(88,332,618)	(88,332,618)	(88,332,618)	(88,332,618)	(88,332,618)	(88,332,618)	(88,332,618)
أتعاب وأصعاب خدمات التمويلية وفقاً	(2,987,137,104)	1,057,429,308	(2,272,105,378.00)	(2,272,105,378)	(2,272,105,378)	(2,272,105,378)	(2,272,105,378)	(2,272,105,378)	(2,272,105,378)	(2,272,105,378)	(2,272,105,378)
مخصصات تكبح المصرف والوجبة وأرصدة النقد	-	-	(6,944,188,585)	(6,777,072,357)	(6,912,613,804)	(7,050,866,080)	(7,191,883,401)	(7,335,721,069)	(7,482,435,491)	(7,632,094,201)	(7,632,094,201)
مخصصات متنوعة	(273,270,260)	(3,019,511,351)	(2,030,860,932)	(953,506,893)	(953,506,893)	(953,506,893)	(953,506,893)	(953,506,893)	(953,506,893)	(953,506,893)	(953,506,893)
خسائر أخرى	(440,436)	-	(17,101)	(18,811)	(18,811)	(18,811)	(18,811)	(18,811)	(18,811)	(18,811)	(18,811)
مصاريف تشغيلية أخرى	(1,108,305,786)	(4,843,773,186)	(4,153,048,510)	(4,568,353,471)	(4,568,353,471)	(4,568,353,471)	(4,568,353,471)	(4,568,353,471)	(4,568,353,471)	(4,568,353,471)	(4,568,353,471)
إجمالي المصروفات التشغيلية	(6,238,917,755)	(10,278,093,191)	(13,549,804,326)	(20,070,606,837)	(20,209,498,639)	(20,339,032,256)	(20,477,284,322)	(20,618,301,654)	(20,762,139,922)	(20,908,853,743)	(21,058,502,453)
الربح قبل الضريبة	43,023,126,008	57,505,200,645	94,229,202,780	112,858,658,900	112,920,324,899	113,085,301,839	113,253,569,733	113,425,203,268	113,600,268,143	113,778,836,720	119,960,975,500
ضريبة الدخل	(904,157,269)	(934,981,568)	(1,531,878,633)	(1,833,116,392)	(1,835,744,701)	(1,838,426,596)	(1,841,162,128)	(1,843,952,371)	(1,846,798,419)	(1,849,701,388)	(1,852,662,417)
مصروف ضريبة الربح	(24,643,382)	(198,615,655)	(226,453,706)	(388,452,864)	(390,011,261)	(390,581,040)	(391,162,215)	(391,755,013)	(392,359,667)	(392,976,414)	(393,605,497)
الربح السنة	41,996,325,417	56,371,730,032	92,371,590,241	110,536,090,854	110,694,576,568	110,856,294,004	111,021,245,390	111,189,495,784	111,361,111,197	111,536,158,917	111,714,707,592
الحقوق غير المسيطرة											
أساسي للمالك	41,997,837,711	56,371,419,815	92,367,493,365	110,531,128,336	110,689,667,418	110,851,377,282	111,016,321,342	111,184,564,284	111,356,172,085	111,531,212,042	111,709,752,798
حقوق الأقلية الحقوق غير المسيطرة	(1,512,294)	(2,500,211)	(4,096,884)	(4,902,518)	(4,909,549)	(4,916,722)	(4,924,038)	(4,931,500)	(4,939,112)	(4,946,876)	(4,954,795)
(بالمليون عملة المعيار)	41,996,325,417	56,368,919,604	92,363,396,472	110,526,225,819	110,684,757,869	110,846,460,559	111,011,397,304	111,179,632,784	111,351,232,973	111,526,265,166	111,704,798,003
	499.96	671.09	1,099.62	1,315.85	1,317.74	1,319.86	1,321.63	1,323.63	1,325.67	1,327.76	1,329.83

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دالات برنامج الاكسل

قائمة المركز المالي – جدول رقم (7)

البيان	2020	2021	2022	2023
الموجودات:				
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	114,051,958,847	167,318,891,431	246,063,101,356	233,138,705,170
أرصدة لدى المصارف	168,543,185,389	311,810,987,271	374,173,184,725	434,471,022,420
الحسابات الجارية و الإيداعات القصيرة الأجل لدى المصارف				135,804,720,957
إيداعات لدى المصارف	5,295,683,934	54,879,762,228	82,319,643,342	60,367,738,451
قروض المصارف	-	-		-
موجودات مالية للمتاجرة	-	-		-
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية				20,099,588,269
موجودات قيد التصفية أو الاستثمار				42,426
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	34,835,820,158	56,818,076,068	92,671,673,967	151,149,770,465
الإجارة المنتهية بالتمليك				7,465,206
استثمارات في شركات تابعة وزميلة				34,135,712
موجودات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-		-
موجودات مالية - قروض وسلف	10,393,367	-	-	-
موجودات مالية متوفرة للبيع				702,948,802
موجودات مالية للمتاجرة				-
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	-	-		-
موجودات ثابتة مادية				-
مشاريع قيد التنفيذ				223,923,698
موجودات مالية بالقيمة المطفأة	-	-		-
حقوق استخدام الاصول المستأجرة	260,635,911	175,509,940	118,186,857	175,509,940
موجودات ثابتة	2,638,115,404	3,169,859,430	3,808,782,887	3,729,747,156
موجودات غير ملموسة (غير مادية)	25,390,703	151,194,104	300,876,267	151,194,104
موجودات ضريبية مؤجلة	1,908,598	-	-	-
موجودات أخرى	1,489,917,497	5,700,320,892	21,809,031,934	5,700,320,892
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	6,981,203,652	14,012,373,667	28,125,037,683	14,012,373,667
مجموع الموجودات	**334,134,213,460**	**614,036,975,031**	**849,389,519,018**	**1,059,769,207,334**
المطلوبات وحقوق الملكية:				
ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية	37,448,281,390	101,947,179,126	277,535,495,515	119,020,203,996
ودائع العملاء	206,849,515,972	352,930,858,122	268,844,414,249	412,035,949,304
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء				19,338,321,347
تأمينات نقدية	13,646,911,979	18,169,147,181	24,189,934,675	22,691,382,383
مخصصات متنوعة	2,222,060,900	6,935,705,451	21,648,376,110	-
مخصص لقاء مخاطر محتملة				48,903,356
مطلوبات ضريبية مؤجلة				3,012
التزامات عقود التأجير	139,346,709	70,962,747	36,138,001	42,890,457
مخصص ضريبة الدخل	926,811,879	918,534,354	910,330,757	918,534,354
مطلوبات أخرى	4,840,523,963	8,665,052,873	15,511,366,510	9,531,558,160
مجموع المطلوبات	**266,073,452,792**	**489,637,439,854**	**608,676,055,816**	**583,627,746,369**
حقوق الملكية (المساهمين):				
رأس المال المكتتب به والمدفوع (تشمل رأس المال التقليدي + رأس مال النافذة الاسلامية)	5,250,000,000	8,400,000,000	8,400,000,000	8,400,000,000
علاوة الإصدار	129,698,400	129,698,400	129,698,400	129,698,400
إحتياطي قانوني	1,312,500,000	1,359,996,648	1,409,212,101	1,359,996,648
إحتياطي خاص	2,430,631,841	2,478,128,489	2,526,553,263	2,478,128,489
إحتياطي عام لمخاطرالتمويل	-	-		-
التغير في القيمة العادلة للموجوات المالية المتوفرة للبيع				-
احتياطي معدل أرباح				6,488,807
أرباح (خسائر) مدورة المحققة	3,418,978,162	(514,670,360)	77,475,072	(750,701,486)
أرباح (خسائر) مدورة غير المحققة	55,505,480,050	112,535,409,996	228,161,588,578	462,589,601,834
مجموع حقوق الملكية (المساهمين)	**68,047,288,453**	**124,388,563,173**	**240,704,527,413**	**474,213,212,691**
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق				
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق				1,336,703,924
احتياطي معدل أرباح				548,862,708
احتياطي مخاطر الاستثمار				35,745,853
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**-**	**-**	**1,921,312,485**
مجموع حقوق الملكية (المساهمين) واصحاب حسابات الاستثمار	**68,047,288,453**	**124,388,563,173**	**240,704,527,413**	**476,134,525,177**
حقوق الأقلية (حقوق الجهة غير المسيطرة)	13,472,215	10,972,004	8,935,789	6,935,789
مجموع حقوق الملكية	**68,060,760,668**	**124,399,535,177**	**240,713,463,202**	**476,141,460,966**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**334,134,213,460**	**614,036,975,031**	**849,389,519,019**	**1,059,769,207,334**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دالات برنامج الاكسل

ثالثاً: نتائج دراسة الجدوى المالية من فتح النوافذ الاسلامية للبنك الدولي للتجارة والتمويل

للبدء بدراسة الجدوى الاقتصادية للعميل لابد بداية من توضيح بعض الاعتبارات التي تم الاعتماد عليها من قبل الباحثة، على الشكل التالي:

- تم اخذ عدة سيناريوهات عند حساب مؤشرات الجدوى الاقتصادية لفتح النافذة الاسلامية كالتالي:
  - ✓ ثبات ايرادات البنك التقليدي والنافذة الاسلامية بدون نمو.
  - ✓ ثبات ايرادات البنك التقليدي وانخفاض ايراد النافذة الاسلامية بنسبة 10%
  - ✓ تحقيق النافذة الاسلامية نمو بنسبة 2% مع ثبات ايرادات البنك التقليدي الام بدون نمو.
- الاعتماد على معدل خصم مع الاخذ بعين الاعتبار التضخم واسعار الفائدة السائدة 20%.
- تم احتساب معدل العائد الداخلي IRR
- تم احتساب معدل العائد الداخلي المعدل MIRR بالاعتماد على نسبة اعادة الاستثمار 10%
- تم احتساب صافي القيمة الحالية NPV بالاعتماد على معدل خصم 20%
- تم تقدير مصاريف التأسيس على الشكل التالي:

مصاريف التأسيس – جدول رقم (8)	
3,500,000,000	مباني
120,000,000	تجهيزات مكتبية
20,000,000	مصاريف عمال وموظفين مؤقتين
150,000,000	دورات تدريبية
200,000,000	مصاريف ادارية للتأسيس
100,000,000	مصاريف قانونية
100,000,000	مصاريف الترخيص
200,000,000	مصاريف دراسة الجدوى
610,000,000	برامج كمبيوتر خاصة بالنوافذ الاسلامية
(5,000,000,000)	**الاجمالي**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دالات برنامج الاكسل

ظهرت النتائج على الشكل التالي:

الجدول رقم (9) نتائج السيناريوهات المقترحة:

بالتالي:

سيناريو 1	البيان	سنة التأسيس	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
في حال كان هناك ثبات في الايرادات سواء من البنك التقليدي او من النافذة الاسلامية	التدفقات الداخلة	0	28,728,851,569	28,728,851,569	28,728,851,569	28,728,851,569	28,728,851,569	28,728,851,569	28,728,851,569	28,728,851,569
	التدفقات الخارجة	-5,000,000,000	-20,642,150,110	-20,642,150,110	-20,642,150,110	-20,642,150,110	-20,642,150,110	-20,642,150,110	-20,642,150,110	-20,642,150,110
	الصافي	-5,000,000,000	8,086,701,459	8,086,701,459	8,086,701,459	8,086,701,459	8,086,701,459	8,086,701,459	8,086,701,459	8,086,701,459
	RRR	20.00%		IRR	162%					
	RI	10.00%		NPV	26,029,965,778.79					
				PI	6.21					
				MIRR	44%					

سيناريو 2	البيان	سنة التأسيس	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
في حال تحقيق النافذة الاسلامية انخفاض في الايرادات بنسبة 10% مع ثبات المصرف التقليدي دون زيادة او نقصان	التدفقات الداخلة	0	28,728,851,569	25,855,966,412	23,270,369,771	20,943,332,794	18,848,999,514	16,964,099,563	15,267,689,607	13,740,920,646
	التدفقات الخارجة	-5,000,000,000	-20,642,150,110	-18,577,935,099	-16,720,141,589	-15,048,127,430	-13,543,314,687	-12,188,983,219	-10,970,084,897	-9,873,076,407
	الصافي	-5,000,000,000	8,086,701,459	7,278,031,313	6,550,228,182	5,895,205,364	5,305,684,827	4,775,116,345	4,297,604,710	3,867,844,239
	RRR	20.00%		IRR	152%					
	RI	10.00%		NPV	19,257,060,676.21					
				PI	4.85					
				MIRR	39%					

سيناريو 3	البيان	سنة التأسيس	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
في حال تحقيق النافذة الاسلامية زيادة في الايرادات بنسبة 2% مع ثبات المصرف التقليدي دون زيادة او نقصان	التدفقات الداخلة	0	28,728,851,569	29,303,428,600	29,889,497,173	30,487,287,116	31,097,032,858	31,718,973,515	32,353,352,986	33,000,420,045
	التدفقات الخارجة	-5,000,000,000	-20,642,150,110	-21,054,993,112	-21,476,092,975	-21,905,614,834	-22,343,727,131	-22,790,601,673	-23,246,413,707	-23,711,341,981
	الصافي	-5,000,000,000	8,086,701,459	8,248,435,488	8,413,404,198	8,581,672,282	8,753,305,728	8,928,371,842	9,106,939,279	9,289,078,064
	RRR	20.00%		IRR	164%					
	RI	10.00%		NPV	27,684,177,403.23					
				PI	6.54					
				MIRR	45%					

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دالات برنامج الاكسل

بالاعتماد على معدل خصم 20% كان هناك جدوى مالية من فتح النافذة الاسلامية ضمن بنك تقليدي.

حتى لو تم اعتماد معدل خصم 40% ستبقى هناك جدوى مالية.

حيث بلغت نسب الجدوى الاقتصادية بأسوأ سيناريو على الشكل التالي:

- معدل الخصم الداخلي IRR 152%> 20% معدل الخصم
- بلغ معدل الخصم الداخلي المعدّل MIRR 39%>20% بالاعتماد على معدل اعادة استثمار 10%.
- بلغت صافي القيمة الحالية NPV حوالي 19 مليار ل.س > من الصفر وبالتالي يوجد تحقيق لربح عال.

رابعاً: دراسة بعض النسب الهامة لأداء البنك قبل وبعد فتح النافذة الاسلامية سواء بالحالة المقدمة (المصرف الدولي للتجارة والتمويل) ومقارنة تلك النتائج مع بنوك سبق وخضعوا لتجربة ناجحة لفتح نافذة اسلامية.

أولاً: كفاية رأس المال

بالاعتماد على سنة 2021 كعينة من حال البنك قبل فتح النافذة الاسلامية وسنة 2023 التقديرية المبينة بالجدول أعلاه، ستظهر النتائج التالية:

جدول رقم (10) كفاية رأس المال:

بنود كفاية رأس المال	قبل فتح النافذة الاسلامية	بعد فتح النافذة الاسلامية
رأس المال الاساسي		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	8,410,972,004.00	8,408,935,789.09
الاحتياطي القانوني	1,359,996,648.00	1,409,212,101.01
الاحتياطي الخاص	2,478,128,489.00	2,526,553,262.57
علاوة اصدار رأس المال	129,698,400.00	129,698,400.00
أرباح مدورة محققة	0.00	2.00
أرباح مدورة غير محققة	112,535,409,996.00	228,161,588,577.56

رأس المال الاساسي	124,914,205,537.00	240,635,988,132.22
يخفض منها		
خسائر متراكمة محققة	-514,670,360.00	77,475,072.06
صافي موجودات غير ملموسة	-151,194,104.00	-300,876,266.96
صافي الاسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية	-251,205,000.00	-251,205,000.00
قيم واصول متملكة استيفاء لديون مشكوك بها	-26,229,016.00	-26,229,016.00
صافي رأس المال الاساسي	123,970,907,057.00	240,135,152,921.32
يضاف رأس المال المساعد		
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية	2,064,167,785.00	2,064,167,787.00
مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)	126,035,074,842.00	242,199,320,708.32
مخاطر الائتمان ومخاطر الموجودات الاخرى المرجحة بالمخاطر	165,133,422,800.00	316,827,529,341.10
مخاطر الحسابات خارج الميزانية والمرجحة بالمخاطر	20,920,786,587.00	40,138,943,490.92
مخاطر السوق	75,804,783,000.00	145,440,224,655.29
المخاطر التشغيلية	8,416,439,092.00	16,147,909,721.45
مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	270,275,431,479.00	518,554,607,208.76
نسبة كفاية رأس المال	46.63%	*46.71%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دالات برنامج الاكسل

* على اعتبار زيادة كافة انواع المخاطر لغاية 92% وبالتالي حافظ على كفاية رأس المال رغم المخاطر الكبيرة التي تحملها المصرف.

بالنظر إلى الجدول اعلاه نجد أن كفاية رأس المال المحققة هي تزيد عن 8% وفق بازل 2 وحتى هي أكبر من 10.5% حسب بازل 3.

بالتالي بالاعتماد على حساب كفاية رأس المال التنظيمي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في ظل فتح نافذة اسلامية هو معدل ممتاز حسب بازل 2 وبازل 3.

<u>تعقيب على معدلات كفاية رأس المال للبنوك السورية:*</u>

- الذي يقرأ النتائج الحالية للمصارف يرى في الغالب ارتفاع في نسب الكفاية بالمقارنة مع جميع دول العالم.
- من أهم أسباب ارتفاع نسب الكفاية في سورية انخفاض نسب المحافظ التمويلية إلى إجمالي الاصول بالمقارنة مع جميع دول العالم، والتي من المتوقع أن ترتفع بشكل كبير خلال مرحلة إعادة الاعمار مما يؤثر بشكل سلبي على نسب الكفاية، بالإضافة لطلب المصارف السورية ضمانات كبيرة مقابل التسهيلات المقدمة.
- لابد من معايرة نسب كفاية المصارف السورية في 2021 بالإيداعات الموجودة لدى المصارف
- اللبنانية والتي لم يؤخذ لها مخصصات كافية في معظم المصارف السورية، ومن شأن ذلك أن يؤدي لتخفيض كبير في نسبة الكفاية.
- عند تحليل نسب الكفاية لأي مصرف سوري لابد من مطالبته (لأغراض التقييم الداخلي) بجميع الهوامش الإضافية التي قد يكون عرضة لها كهوامش تركز في الودائع والأصول وهومش مخاطر استراتيجية .... الخ.
- إن إعادة تقييم الأصول الثابتة للمصارف السورية سيؤدي بشكل كبير إلى رفع نسب الكفاية.

يمكن للمصارف السورية البدء باستخدام نماذج تقييم داخلي متقدمة لتقدير المخاطر الائتمانية، --

---

* رأي الباحثة بعد الاطلاع على وضع المصارف في سورية ومقارنتها مع بعض دول العالم العربي والغربي.

- وخصوصاً بأن المتغيرات التي تستخدم في معيار 9 يمكن ادخال تعديلات عليها لجعلها متلائمة مع بازل 3، كما تفعل معظم المصارف الاوروبية وفقاً للهيئة المصرفية الأوروبية.
- إن اعتماد طرق التقييم الداخلي المتقدم يمكن أن يؤدي على المدى الطويل إلى انخفاض في الأصول المرجحة بالمخاطر وفقاً للجنة بازل.
- إصدار أدوات مالية جديدة تؤدي لزيادة الشريحة الأولى من رأس المال كالأسهم الممتازة غير المجمعة بالنسبة للمصارف التقليدية وصكوك المشاركة بالنسبة للمصارف الإسلامية، والتي أشارت لها العديد من الدراسات لقدرتها على رفع كل من ربحية المصرف والشريحة الأولى معا.

بالتالي لابد من مقارنة الأصول المرجحة بالمخاطر مع إجمالي الأصول للعديد من الأسباب، منها:

- هل تزداد النسبة بنفس نسبة زيادة أرباح المصرف؟
- معرفة مصدر ارتفاع او انخفاض نسبة الكفاية.
- اختبار قدرة المصرف في الحصول على المزيد من الرفع المالي بالمقارنة مع الكفاية.
- من أهم وسائل زيادة الرفع المالي استقطاب المزيد من الودائع، وبالتالي يجب على البنك دراسة زيادة الودائع بالتزامن مع تفعيل النافذة الاسلامية للمحافظة على رفع مالي جيد.
- قد يكون من المناسب الحفاظ على رافعة صغيرة خلال سنوات الأزمة بسبب صعوبة توظيف الأموال بجانب الأصول، والعكس بالعكس.
- ويجب علينا ان لا نغفل عن التضخم المرتفع وهجرة رؤوس الأموال الذي من شأنه انخفاض الرفع المالي في سورية بالمقارنة مع معظم دول العالم.
- بالإضافة إلى أنه من المعروف أن الرفع المالي للمصارف الإسلامية أقل خطورة من المصارف التقليدية، بالتالي لابد من اختبار اركان الرفع المالي قبل اتخاذ قرار زيادة الرفع المالي، حيث تقسم اركان الرفع المالي إلى مستويين:
  - المستوى الأول: هامش الوساطة، كفاءة الأصول، وقدرة المصرف على تحقيق دخل من الأنشطة التشغيلية.
  - المستوى الثاني: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الأصول المرجحة بالمخاطر، الكفاءة التشغيلية.

ثانياً: تحليل الكفاءة التشغيلية

بالاعتماد على حساب نسبة الكفاءة التشغيلية = المصاريف التشغيلية / (دخل الفوائد + دخل غير الفوائد)

وعليه بمقارنة النسبة قبل وبعد فتح النافذة الاسلامية، نحصل على النتائج التالية:

جدول رقم (11) تحليل الكفاءة التشغيلية:

البيان	نسبة الكفاءة التشغيلية	
	قبل فتح النافذة الاسلامية	بعد فتح النافذة الاسلامية
المصاريف التشغيلية	10,278,093,191.00	20,070,606,837.02
الدخل التشغيلي (فوائد أو ايرادات من تسهيلات اسلامية)	10,682,712,588.00	48,097,231,428.30
الايرادات الأخرى غير التشغيلية	17,941,864.88	65,312,332.66
نسبة الكفاءة التشغيلية	96%	42%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دالات برنامج الاكسل

بالتالي نلاحظ من حساب نسبة الكفاءة التشغيلية قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية أنها تتحسن للضعف بعد فتح النافذة وذلك لأن الأرباح المحققة من الدخل التشغيلي للمصرف تزداد بفتح النوافذ الاسلامية لان نسب ربحها أعلى مقارنة بأرباح البنوك التقليدية.

ثالثاً: دراسة واقع العائد على سهم البنك التقليدي قبل وبعد فتح النافذة الاسلامية:

حيث تم احتساب عائد السهم من خلال الاعتماد على صافي الربح بعد التوزيعات على عدد الاسهم، مع افتراض عدم زيادة عدد الاسهم خلال سنتي المقارنة.

جدول رقم (12) دراسة واقع العائد على سهم البنك التقليدي قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية:

البيان	العائد على السهم	
	قبل فتح النافذة الاسلامية	بعد فتح النافذة الاسلامية
سيناريو عدم تحقيق نمو	671.09	1,315.85
سيناريو تحقيق نمو بالنافذة الاسلامية	671.09	1,317.74
سيناريو تحقيق نمو بالمنتجات التقليدية مع ثبات الاسلامية	671.09	1,376.92

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ ارتفاع العائد على سهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل رغم كافة السيناريوهات المقترحة بالمقارنة قبل وبعد فتح النافذة الاسلامية.

النتائج والتوصيات

وعليه ومما تقدم فقد توصلت الباحثة للنتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- هناك جدوى اقتصادية من فتح نافذة اسلامية في بنك تقليدي سواء على الصعيد الاجتماعي او الفني أو التشريعي او الفني وحتى سواء على الصعيد المالي.
- يجب العمل على وضع تشريع واضح وشامل لجميع البنوك التي ستقوم بافتتاح نافذة اسلامية لديها.
- خضوع النافذة الاسلامية لهيئة شرعية تابعة لمصرف سورية المركزي، حيث تتبع لها كل النوافذ الاسلامية بقراراتها.
- اثبتت الباحثة اختلاط الأموال حتى لو كان المصرف اسلامي بشكل كامل، بالإضافة لتحريم الربا (الفائدة الفاحشة الغير متفق عليها) من جميع الأديان وليس فقط الدين الاسلامي، بالتالي رأت الباحثة من الضروري بمكان ان تكون سورية مواكبة لتحويل جميع الجهاز المصرفي إلى مصارف تقدم جميع الخدمات سواء تتبع قواعد الشريعة الاسلامية ام لا، وبالتالي يصبح لدينا بنك الشام بدون كلمة اسلامي والبنك الدولي وبنك البركة وأحدثهم البنك الوطني.

عرض نتائج التحليل النتائج عن طريق نموذج SWOT:

نقاط ضعف المشروع:

- وجود هيئة تستطيع ضبط العمليات المصرفية داخل النافذة بالشكل الأمثل تكون منبثقة عن مصرف سورية المركزي.
- عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة للمضي بهذه التجربة، بسبب هجرة العقول وقلة الخبرات في المجال التعاملات من غير الفائدة.

التهديدات التي من الممكن ان تواجه المشروع:

- عدم تقبل فكرة نافذة اسلامية في بنك تقليدي، لكن إذا تم العمل على الترويج بالشكل الصحيح والسليم دون المس بأي دين من الأديان، بأن أموال البنوك دائماً تكون مختلطة وبالتالي من الأجدى لمكان الاستفادة من التعاملات من غير الفائدة أن تخدم المجتمع والاقتصاد ككل.

نقاط القوة للمشروع:

- صقل مهارات جديدة داخل القطاع البنكي من شأنه أن يخرج كفاءات ملمة بكافة جوانب العمل المصرفي وليس فقط خدمة لبنك تقليدي أو خدمة لبنك اسلامي.
- جذب رؤوس أموال كبيرة من جراء التعامل من غير الفائدة.
- فرص العمل التي ستؤمن للعديد من الخريجين الجدد وأصحاب الخبرات في تلك النوافذ.

الفرص المتاحة للمشروع:

- توحيد الإجراءات المصرفية من شأنه أن يعزز دور الجهات الرقابية على العمليات المصرفية وتحقيق أعلى عائد بأقل مخاطر.
- نجاح التجارب المتقاربة في دول عربية واوروبية.

التوصيات:

- من خلال هذه الدراسة المقدمة تبين وجود جدوى اقتصادية من فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية، بالتالي يجب التوجيه والعمل على فتح نوافذ اسلامية في بنوك تقليدية تحت رقابة مصرف سورية المركزي وبإشراف هيئة شرعية تابعة لمصرف سورية المركزي.
- التوجه لدراسة وافية اجتماعية واقتصادية حول آلية فصل الاقتصاد عن الدين في قطاع البنوك، لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات والنهوض بالاقتصاد إلى بر الأمان، وتشكيل حصن منيع ضد كافة أنواع الأزمات من خلال التنوع الكبير في الخدمات المقدمة سواء على اساس الفائدة أو من غير اساس الفائدة، وسواء بالمشاركة مع العملاء أو فقط بتقديم التمويل اللازم لجميع أنواع الفعاليات الاقتصادية.
- وكحركة أولية وقبل محاولة فصل الاقتصاد عن الدين، تجربة فتح نوافذ اسلامية لبنوك تقليدية ودراسة النتائج، على المدى القصير، حيث ومن خلال هذا البحث تبين أن هناك جدوى جيدة جداً من فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية.

- ضرورة ايجاد قانون موحد لجميع المصارف بحيث يستطيع المصرف أن يقدم الخدمات التي يريدها وبعد دراسة جدواها بالتعاون مع مصرف سورية المركزي.
- القيام بحملات توعية لضرورة قيام المواطنين بالتعاملات البنكية أكثر من التعاملات النقدية، للوصول إلى ضبط أكثر للتحويلات النقدية بين أفراد المجتمع سواء الطبيعيين أم الاعتباريين.
- ضرورة أتمتة دوائر الدولة لسهولة الحصول على معلومات عن العملاء، دون الحاجة إلى الورقيات وهدر الوقت، فيجب التفكير الجدي في التحول الرقمي لمواكبة الخطوات الكثيرة التي أصبحت الدول سباقة بها، وإلا أصبحنا وراء التاريخ.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث، ومما تقدم، فإنه يجب على جميع القطاعات التعاون للوصول إلى فصل الاقتصاد عن الدين، والسماح للمصارف بتقديم جميع أنواع التسهيلات المصرفية والخدمات المتنوعة سواء على مبدأ الفائدة أو على غير مبدأ الفائدة، وترك المجال للعملاء لاختيار ما يناسبهم.
وهكذا تستطيع البنوك اختيار إما تقديم التمويل للجمهور، أو مشاركتهم بمشاريعهم، مما يساهم في المجتمع والاقتصاد في آن معاً.

وهذا من شأنه أن يحقق:

- خلق مجتمع صحي متنوع خال من الشوائب، قائم على مبدأ التعاون والنهوض بالمجتمع لأفضل حال.
- توفير فرص عمل جديدة للخريجين الجدد للحفاظ عليهم من الهجرة لخارج سورية، بالإضافة لجذب ذوي الخبرة لإغناء العمل أكثر وأكثر.
- توحيد عمل البنوك وفق ضوابط معينة وبالتالي عائد أعلى وأخطاء أقل.
- جذب رؤوس اموال كانت متركزة بالبنوك الاسلامية، وهذا ما يشكل خطراً على البنوك الاسلامية من جهة، وعلى الاقتصاد المحلي من جهة اخرى.

ختاماً لما سبق، أتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم هذا البحث، وأن يكون له تطبيق على أرض الواقع، مع العلم أنني على استعداد كامل للتعاون مع الجهات كافة لإنجاح هذا البحث على أرض الواقع لما له من أثر إيجابي على سورية، وخصوصاً في مرحلة التعافي من المرض الآثم الذي حل بها خلال السنوات العشر الأخيرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية: (الكتب – الدوريات (المقالات الدورية) – المجلات والنشرات – أبحاث غير منشورة)

الكتب:

1- متري موسى، المصري ميسون، التشريعات المصرفية ، الطبعة رقم /4826/، سورية، منشورات جامعة دمشق، 2021-2022.

2- د. محمد النوري، النوافذ الاسلامية في اوروبا، الدورة التاسعة عشر – اسطانبول، يونيو 2009

رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث العلمية:

1- قسومة، محمد عمار، رسالة ماجستير بعنوان "مستقبل انتقال العمل المصرفي التقليدي إلى العمل الاسلامي"، منشورات المعهد العالي لادارة الاعمال HIBA ، عام 2010-2011.

2- ربيع عوض القرعان وحازم وصفي خصاونة، رسالة ماجستير بعنوان "فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية التقليدية الاردنية من وجهة نظر العاملين فيها"، عام 2018ـ ، المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية، مج(14)، ع(4)، 1440هـ، 2018م.

3- د. الشيخ، سمير، رسالة ماجستير بعنوان "التحول للمصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية المصرية"، مستشار تطوير المصرفية الاسلامية، 2013م.

4- رستم، مريم، رسالة دكتوراه بعنوان: تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف اسلامية، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب، قسم العلوم المالية والاقتصادية، 2014م.

5- معارفي فريدة ومفتاح صالح، بحث علمي بعنوان: نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيرا، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة، 2014، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 3، مارس 2014، 265-283.

6- الهيجاني، لمى، رسالة ماجستير بعنوان " أسباب تحول المصارف التقليدية إلى مصارف اسلامية وآفاقها في سورية، منشورات المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، عام 2016.

7- مراح، علي، كتاب منهجية البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2004.
8- العبيد والحسين، ضرار الماحي ومحمد عوض الكريم، الفروع والنوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع والمبررات والتحديات. مجلة الجزيرة – تفكُّر- مجلد 10 – العدد 1 – عام 2009م.
9- عبد الفتاح العزيزي – محمد رامز – من سلسلة الإقتصاد الإسلامي – كتاب بعنوان تحريم الربا في الاسلام والديانتين اليهودية والمسيحية – دار الفرقان – الطبعة الأولى 2004م.
10- ابراهيم محمد علي محمد المؤيد – استاذ جامعي بكلية التجارة والعلوم الادارية – جامعة ايب – اليمن
11- عزوز احمد - شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، جامعة البويرة – الجزائر – 2022 – صفحة 8
12- أ.د. احمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية- المجلد 19 – العدد 2 – لعام 2011.
13- علاء الدين – رقيق، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية – جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – معهد العلوم الاسلامية – قسم الشريعة – 2017-2018.

قائمة القوانين التي تم الاعتماد عليها:

1- المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 إحداث المصارف الاسلامية في سورية، الموقع الالكتروني الرسمي لمجلس الشعب.
2- القانون رقم 45 الخاص باحداث المصارف الخاصة بسورية، الموقع الالكتروني الرسمي لمجلس الشعب.

قائمة المراجع الاجنبية:

1- Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East - Published by Canadian Center of Science and Education - 2012

2- Islamic banking and customer's preference's: the case of the UK, at net web "www.emeraldinsight.com 1755-4179
3- IFSL International Financial Services London: Islamic Finance 2009
4- Mabid Ali Al-Jarhi & Munawar Iqbal, Islamic Banking: Answers to some frequently asked question- Islamic Development Banks Occasional - 2001 Paper No.4, p29.
5- Waseem Ahmad, Islamic banking in the UK: challenges and opportunities, Kingston business school, London, 2009, p34.

المواقع الالكترونية:

1- http://en.wikipendia.org/wiki/bank
2- www.alsalamalgeria.com
3- www.albaraka.com
4- http://www.agb.dz
5- https://thelawreviews.co.uk/title/the-islamic-finance-and-markets-law-review/united-kingdom
6- https://datasea.xyz/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/